



كلية التجارة
جامعة طنطا



مجلة البحوث المحاسبية

<https://com.tanta.edu.eg/abj-journals.aspx>



الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية أحمد محمد شوقي محمد فهمي توفيق

أستاذ مساعد، المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ النشر الالكتروني: ديسمبر-2024

للتأصيل المرجعي: توفيق ، أحمد محمد شوقي محمد فهمي. الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية أحمد محمد شوقي محمد فهمي توفيق

، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد 11 (4)،

المعرف الرقمي: 10.21608/abj.2024.392149

الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

أحمد محمد شوقي محمد فهمي توفيق

أستاذ مساعد، المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية، مصر

تاريخ المقال

تم استلامه في 1 اكتوبر 2024، وتم قبوله في 29 اكتوبر 2024، هو متاح على الإنترنت ديسمبر 2024

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحليل واختبار أثر التغير في أسعار صرف العملات على إعادة إصدار القوائم المالية من جانب، وأثر التغير في أسعار الصرف على غموض التقارير المالية، بالإضافة الي تحليل الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة اصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على عينة من 50 شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من 2019- 2023.

خلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات وغموض التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

كما أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أن الأثر غير المباشر للتغير في أسعار صرف العملات على إعادة إصدار القوائم المالية أكبر من الأثر المباشر للتغير في أسعار صرف العملات على إعادة الإصدار، بما يدعم وجود دور وسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة اصدار القوائم المالية. وأضافت نتائج التحليلات الأخرى أن وجود تعقد لعمليات الشركة مع تغير أسعار الصرف العملات الاجنبية يزيد من احتمالية إعادة اصدار القوائم المالية للشركات في عينة الدراسة، وذلك بالمقارنة بحالة وجود تعقد في عمليات الشركة أو التغير في أسعار الصرف بصورة منفردة. كما بينت نتائج التحليلات الأخرى (بإعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار حالات إعادة الاصدار) إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، سواء قبل أو بعد إعادة قياس متغير إعادة اصدار القوائم المالية، بما دعم نتائج التحليل الأساسي. كما اتضح وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة وإعادة اصدار القوائم المالية (مع تغيير القياس)، نتيجة زيادة احتمال قيام الشركات كبيرة الحجم بإعادة اصدار القوائم المالية عند تغيير معايير التقرير المالي أو نتيجة المعالجات الخاصة الاختيارية عند التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: غموض التقارير المالية ؛ التغير في اسعار صرف العملات الاجنبية ؛ إعادة إصدار القوائم المالية؛ الدور الوسيط لغموض التقارير المالية.

Abstract:

This research aims to analyze and to test the impact of exchange rate changes on the financial restatements and to examine the effect of exchange rate changes on financial reporting opacity. furthermore, the study investigates the mediating role of financial reporting opacity in the relationship between exchange rate changes and financial statement restatements, utilizing a sample of 50 companies listed on the Egyptian Exchange from 2019 to 2023.

The empirical results revealed a significant positive relationship between exchange rate changes and the financial restatements among companies listed on the Egyptian Exchange. There was a significant positive correlation between exchange rate changes and financial reporting opacity for the companies listed on the Egyptian Exchange. The empirical findings also indicate that the indirect effect of exchange rate changes on financial restatements is greater than the direct effect, supporting a mediating role for financial reporting opacity in the relationship between exchange rate changes and financial restatements.

The other analysis showed that operational complexity added to exchange rate changes significantly increases the likelihood of financial restatements for the companies in the sample, compared to situations where only operational complexity or exchange rate changes exist individually. The other analysis used by recmeasuring the financial restatement variable, considering cases of restatements, confirms the existence of a significant positive relationship between exchange rate changes and financial restatements, both before and after recmeasuring the financial restatement variable, supporting the main analysis findings. Additionally, a significant positive relationship was found between firm size and financial restatements (after recmeasuring), that can be explained by that the larger companies are more likely to restate their financial statements when accounting standards change or due to specific optional treatments related to exchange rate changes.

Keywords: financial reporting opacity; exchange rate changes; financial restatements; the mediating role of financial reporting opacity.

1. مقدمة:

أدى تطور الأسواق العالمية و زيادة نطاق عمليات الشركات في التجارة الدولية، إلى أهمية سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة تأثير التقلبات في أسعار الصرف على المعاملات الدولية و نتائج أعمال الشركات، وذلك مع تأثيره علي قيمة الشركات السوقية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Karadaji, 2015; Taj, 2022 ; محمود، 2023)

وشهد الاقتصاد المصري حزمة من الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد المصري وكان من أهمها قرار البنك المركزي في 3 نوفمبر 2016 بتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وترك قوى السوق للتحكم في أسعار الصرف اليومية وفقا لقوى العرض والطلب. كما تم إصدار القرار الوزاري رقم (16) لسنة 2017 بإضافة ملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 بعنوان " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، وذلك بوضع معالجة محاسبية للاعتراف بفروق العملة، بما أثر على القوائم المالية للشركات التي لديها معاملات بالعملات الأجنبية، سواء بتحقيق خسائر أو مكاسب من التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية وفق مركز هذه العملات لدى الشركة. كما تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 4706 لسنة 2022 الخاص بإصدار ملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بوضع معالجة محاسبية خاصة

اختيارية للتعامل مع تحريك أسعار الصرف خلال مارس وأكتوبر 2022، ثم تم إصدار رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 1847 لسنة 2023 لتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية والخاصة بفقرات 5، 7، 9 من الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

وأدى تحرير أسعار صرف العملات إلى اختلاف قيمة الأصول بشكل كبير عن قيمتها الدفترية نتيجة انخفاض القوي الشرائية وتآكل حقوق الملكية لبعض الشركات التي سجلت خسائر نتيجة فروق العملة في هذه الفترة، وبالتالي يؤثر التغير في أسعار الصرف وعدم التأكد الاقتصادي في الدول الناشئة إلى احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك للاستفادة من المعالجات الاختيارية (المؤقتة) بتلك الدول، وتجنب تآكل حقوق الملكية، كما قد يخفض أيضا التغير في أسعار الصرف وعدم التأكد الاقتصادي من القيمة المعلوماتية للتقارير المالية بما قد يتطلب إعادة إصدارها (Shim et al. 2020; Ozili, 2021).

كما يشير إعادة إصدار القوائم المالية إلى احتمالية وجود تحريفات في القوائم المالية (كجوانب الأخطاء غير المقصودة والتغييرات في تفسير المعايير المحاسبية) والتي سبق الإفصاح عنها، وبالتالي توجد العديد من الأسباب لإعادة إصدار القوائم المالية مثل عدم انتظام المعالجات المحاسبية والتي منها؛ ممارسات التلاعب المحاسبي و/أو الغش أو الانحراف المقصود عن المعايير المحاسبية، و/ أو وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية، و/أو قيام الإدارة بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية (Mao, 2018; Guerber and Anand, 2019; Utari et al. 2021)

ومن جانب آخر يعتبر غموض التقارير المالية Financial reporting opacity أو ما يطلق عليه غموض الشركة Firm opacity من القضايا المحاسبية الهامة في السنوات الأخيرة. ويعتمد غموض الشركة على قدرة الإدارة على التحكم أو حجب الاخبار السيئة عن الأداء الاقتصادي للشركة، بما يؤثر على قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة على تحديد القيمة الحقيقية للشركة واتخاذ القرارات المناسبة وزيادة عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح داخل و خارج الشركة بما يعد حافز لتضليل مستخدمي التقارير المالية، والقيام بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية، وبالتالي الشركات التي تتصف بغموض التقارير المالية والنقص في شفافيته من المرجح أكثر أن تواجه مشاكل في الحصول على تمويل مشروعاتها (Al Balooshi et al, 2020; lee and Bose, 2021) وأشارت بعض الدراسات المحاسبية (Andreou et al. 2022; Harakeh et al. 2023;) إلى أن غموض القوائم المالية يزداد مع انخفاض آليات الرقابة والحوكمة بالشركة، ومع تأثير عدم التأكد الاقتصادي والتغير في أسعار صرف العملات، لتحقيق حوافز للإدارة، وبالتالي بما قد يزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية.

ويعتبر هذا البحث امتداداً للأبحاث التي اهتمت بالعلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية. ويركز البحث على الأثر الوسيط لغموض التقارير المالية للشركات على العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

2. مشكلة البحث

بالرغم من اهتمام الدراسات المحاسبية (Cheng et al. 2020; Lee and Bose 2021; Andreou et al. 2022) بالعلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية وأثار التغير في أسعار الصرف بصفة عامة على القوائم المالية، إلا أن الدراسات لم تتعرض بالدرجة الكافية لمدى تأثير التغير في سعر الصرف على غموض التقارير المالية، والدور الوسيط للغموض في العلاقة بين التغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث في الإجابة عملياً على الأسئلة التالية:

- هل يؤثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على زيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- هل يؤثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية بصورة إيجابية على غموض التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية؟
- هل يتوسط غموض التقارير المالية العلاقة بين التغير في سعر الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية بالشركات المقيدة في البورصة المصرية؟

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحليل واختبار أثر التغير في أسعار صرف العملات على احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية من جانب، وأثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على غموض التقارير المالية، بالإضافة الي تحليل واختبار الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية باستخدام عينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

4. أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث العلمية من اختبار وتحليل أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على إعادة إصدار القوائم المالية، وعلاقتها بغموض التقارير المالية. كما توجد ندرة في الدراسات المحاسبية التي اهتمت بتحليل الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، بما يتطلب معالجة الفجوة البحثية في هذا المجال.

وترجع أهمية البحث العملية في إيجاد دليل عملي على العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية، وعلاقة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وعدم التأكد الاقتصادي وما يرتبط به من معالجات

محاسبية اختيارية على غموض التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، والدور الوسيط للغموض على العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية. كما تتضح دوافع البحث من أهمية أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وغموض القوائم المالية على شفافية التقارير المالية والقيمة المعلوماتية لها بالنسبة لأصحاب المصالح المختلفة بالشركة، وملائمة استخدام المعالجات المحاسبية الاختيارية المناسبة عند اتباع سياسة تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

5. حدود البحث

وفقاً لأهداف البحث ومشكلته سيقصر البحث على تحليل واختبار العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، والعلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وعدم التأكد الاقتصادي وغموض التقارير المالية، بالإضافة للدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، باستثناء الشركات التي تنتمي للقطاع المالي نظراً لطبيعتها الخاصة.

ويخرج عن نطاق البحث أثر قرار التغير في أسعار صرف العملات مع اختيار البدائل المحاسبية الخاصة والعوامل المؤسسية المؤثرة على قرار إعادة إصدار القوائم المالية، وعلاقة التغير في أسعار الصرف مع جودة الأرباح المحاسبية. ويتعرض البحث لهذه العوامل بالقدر الذي يلزم لتناول مشكلة البحث بصورة علمية ومنطقية. وتعتبر قابلية النتائج للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.

6. خطة البحث

بناء على مشكلة البحث وهدفه وفي ضوء حدوده، سيتم استكمالها على النحو التالي:

- 6.1. التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية من منظور محاسبي، وعلاقته بإعادة إصدار القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.
- 6.2. غموض التقارير المالية من المنظور المحاسبي
- 6.3. تحليل الدراسات التي اهتمت بعلاقة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث.
- 6.4. تحليل الدراسات المحاسبية التي اهتمت بالدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث.
- 6.5. منهجية البحث
- 6.6. نتائج اختبار فروض البحث
- 6.7. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

6.1. التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية من منظور محاسبي، وعلاقته بإعادة إصدار القوائم المالية، واشتقاق الفرض الأول للبحث:

اهتمت الدراسات المحاسبية والاقتصادية (Shim et al.2020; Hossin and Mondol 2020; Ozili, 2021) بتعريف وتحديد أنواع نظم أسعار الصرف وتحديد مميزاتا وعيوبها، وتأثيراتها على إعادة إصدار التقارير المالية للشركات.

يعرف البعض (Diniz-Maganini et al.2021; Alabdulwahab and Abou-Zaid 2024) سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من العملة الأجنبية معبراً عنها بوحدة من العملة المحلية (الجنيهات المصرية). ويوجد نظامان لتحديد أسعار صرف العملات بالدولة هما أولاً: نظام أسعار الصرف المستقرة (الثابتة) وتقوم الحكومة أو البنك المركزي للدولة بربط عملة البلد بعملة بلد أخرى، مع عدم السماح بتداول عملة الدولة بحرية وتحدد الدولة سعر صرف رسمي وتتخذ الدولة الإجراءات الضرورية للحفاظ على سعر الصرف ومنعه من التقلب. ويقدم هذا النظام حافز قوي لمراقبة والتحكم في التضخم، وتوفير الحماية ضد المضاربة على العملات الأجنبية، واستقرار أسعار الصرف، وتخفيض درجة المخاطرة في الاستثمار. ويتطلب هذا النظام الاحتفاظ بفائض واحتياطات من العملة الأجنبية للحفاظ على سعر الصرف الثابت، ويخفف هذا النظام من حرية الدولة في اختيار سياستها الاقتصادية مع التأثير بأي أحداث اقتصادية خارجية مثل ارتفاع معدل التضخم العالمي أو التقلبات الاقتصادية العالمية، وعدم استطاعة النظام التكيف مع الصدمات الخارجية بسرعة، وعدم تحقيقه التوازن في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ثانياً: نظام أسعار الصرف الحرة ووفقاً لهذا النظام يتحدد سعر صرف العملات الأجنبية بواسطة قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية دون تدخل الدولة، حيث تتحدد قيمة عملتها من خلال سوق أسعار الصرف الأجنبي. ويتضمن نظام أسعار الصرف الحرة نوعين من الأنظمة هما:

أ- نظام سعر الصرف الحر (المستقل): ويتم تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال قوى العرض والطلب من خلال السوق الحرة للعملات دون تدخل حكومي.

ب- نظام سعر الصرف المدار **managed floating system** : ووفقاً لهذا النظام تتدخل السلطات النقدية في الدولة في أوقات معينة لإدارة أسعار صرف العملات الأجنبية لمنع التقلبات العالية.

وتتضمن مزايا نظام أسعار الصرف الحرة التصحيح الذاتي في سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية وفق توازن قوى العرض والطلب، والحماية من التقلبات الاقتصادية العالمية، وحرية الدولة في اختيار سياساتها الاقتصادية من حيث الصادرات والواردات وفق أسعار الصرف الحرة، ولا يتطلب وجود حاجة للاحتفاظ باحتياطات من العملة أو قيام الدولة ببيع أو شراء عملة أجنبية. ويتصف نظام سعر الصرف الحر (المستقل) أو المدار ببعض العيوب من أهمها التقلبات الشديدة على المدى الزمني قصير الأجل وصعوبة التنبؤ بأسعار الصرف بما

يزيد من مخاطر المشاركين في الأسواق المالية. كما يؤدي زيادة عدم التأكد إلى صعوبة التنبؤ بالتغيرات في أسعار الصرف ومواجهة المخاطر وإمكانية إدارتها خاصة في الاقتصاديات الناشئة، واحتمال زيادة المشاكل الاقتصادية خاصة إذا كانت الدولة تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، حيث يؤدي نظام سعر الصرف الحر إلى انخفاض قيمة العملة، وبالتالي ارتفاع معدل التضخم إلى مستوى أعلى قبل تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وزيادة تكاليف الواردات، ويؤثر تحرير أسعار صرف العملات على تكاليف الإنتاج للشركات وأسعار الفائدة الحقيقية على الاقتراض بعملات اجنبية.

وبالنسبة لجمهورية مصر العربية، فلقد أصدر البنك المركزي قرار بتاريخ 3 نوفمبر 2016 بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، بما أدى لتعرض العديد من المنشآت لخسائر كبيرة في حقوق الملكية نتيجة فروق أسعار الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف وانخفاض كبير في حقوق الملكية لتلك المنشآت، واختلاف تكلفة الأصول عن قيمتها الجارية، بما أدى لطلب تعديل للقوائم المالية وفق أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتجنب الاثار السلبية على حقوق الملكية والقيم الدفترية للأصول.

كما تم إصدار قرار وزير الاستثمار رقم 16 لسنة 2017 بإضافة ملحق (ا) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. ويتضمن هذا الملحق معالجة اختيارية للتعامل مع اثار تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشآت التي تكون عملة التعامل بها الجنيه المصري، ولا تعد هذه المعالجة تعديل للمعايير المحاسبية المصرية المعدلة في يناير 2016، ولكن تساهم في وضع خيار إضافي مؤقت للفقرة رقم (28) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13، والفقرة رقم 29 لمعيار المحاسبة المصري رقم 10 الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكها.

وتتطلب المعالجة المحاسبية الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق، وبدلاً لذلك يسمح للمنشأة التي لديها التزامات بالعملة الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة واستثمارات عقارية وأصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة)، وأصول تتقيد قبل تاريخ تحرير سعر الصرف بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول (رسملة الفروق المدينة). كما تسمح المعالجة المحاسبية للمنشأة بالاعتراف بفروق العملات المدينة والدائنة الناتجة عن تحرير أسعار الصرف للأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.

كما يتضمن الملحق (ا) خيار إضافي مؤقتاً للفقرة رقم (29) من معيار المحاسبة المصري رقم (10) المعدل الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها والفقرة رقم (74) من معيار المحاسبة المصري رقم (23) المعدل للأصول الثابتة، والفقرة رقم (12) من معيار المحاسبة المصري رقم (36) الخاص بالتقيد عن وتقييم الموارد التعدينية. ويتضمن الخيار الإضافي السماح للمنشآت بتعديل قيم فئة أو أكثر من فئات الأصول الثابتة، و/أو الأصول

غير الملموسة، و/أو أصول التتقيب التي تم تقييمها بالتكلفة التاريخية بالقوائم المالية للمنشأة، وذلك باستخدام معامل يعكس أثر التغيير في سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف بعد التعديل بفرق التضخم عن الفترة، بدلاً من استخدام نموذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة.

كما تم إصدار قرار رئيس الوزراء رقم 4706 لسنة 2022 الخاص بإصدار ملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية للتعامل مع تحريك أسعار الصرف خلال مارس وأكتوبر 2022، ولا تعد هذه المعالجة تعديل لمعايير المحاسبة المصرية السارية حالياً فيما بعد المدى الزمني لسريان هذا الملحق.

وسمح التعديل للمنشأة التي لها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية -في تاريخ تحريك أسعار الصرف- مرتبطة بأصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية وأصول غير ملموسة بخلاف الشهرة، و/أو أصول تتقيب، و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير مقتناه قبل تاريخ تحريك سعر الصرف بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة المالية تطبيق هذه المعالجة الخاصة بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن ترجمة الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية يوم 31 ديسمبر 2022 أو نهاية يوم اقفال القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، وذلك باستخدام سعر الصرف المستخدم في تلك التواريخ ضمن تكلفة هذه الأصول. كما تسمح هذه المعالجة بتطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة بحيث لا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل وفق المعيار رقم (13) الخاص باضمحلال الأصول. كما نص التعديل على اعتراف الشركات بصافي فروق العملة المدينة أو الدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في نهاية ديسمبر 2022، أو نهاية تاريخ اقفال القوائم للفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة الخاصة مخصوماً أي فروق عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول وفق الفقرة 7 من هذا الملحق. كما يتم ادراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية، والتي تم عرضها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر في الأرباح والخسائر المرحلة في نهاية الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

وحدد القرار أنه إذا اختارت المنشأة تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق أن تفصح في قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التي تم ادراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل)، وما تم ترحيله إلى الأرباح والخسائر المرحلة خلال نهاية نفس الفترة، والإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بها، وأن يتم الإفصاح في قائمة الدخل أو الإفصاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (تطبيق كمعالجة محاسبية استثنائية للفترة المالية الخاصة بتطبيق هذه المعالج المحاسبية)، ولا يتم تعديل أرقام المقارنة

للفترة المالية السابقة المعروضة، وكذلك المعلومات التي يتم الإفصاح عنها الخاصة بفترة سابقة بأثر تلك المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

كما أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 1847 لسنة 2023 لتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية والخاصة بقرارات 5، 7، 9 من الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. وتنص الفقرة (7) أنه يمكن للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحريك أسعار الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة)، و/أو أصول حق انتفاع عن عقود تأجير مموله بالتزامات بعملات اجنبية، أن يتم الاعتراف ضمن تكلفة الأصول بفروق العملة المدينة الناتجة عن الجزء المسدد من هذه الالتزامات خلال الفترة الزمنية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، بالإضافة إلى فرق العملة الناتج عن الرصيد المتبقي من هذه الالتزامات في نهاية يوم 31 ديسمبر 2023 أو في نهاية تاريخ اقفال القوائم المالية للفترة المالية الخاصة بتطبيق هذه المعالجة المحاسبية، باستخدام سعر الصرف المستخدم في ذلك التاريخ. ويمكن تطبيق هذه المعالجة الاختيارية لكل أصل على حدة.

كما نصت الفقرة (9) بأنه استثناء من متطلبات الفقرة 28 من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم 12 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، بأنه يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق العملة نتيجة تحريك أسعار صرف العملات الأجنبية الاعتراف بهذه الأرباح أو الخسائر ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (بصافي فروق العملة المدينة والدائنة المحققة خلال الفترة بالإضافة الي الفروق الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في نهاية 2023/12/31 أو نهاية يوم تاريخ اقفال القوائم للفترة المالية)، وذلك باستخدام سعر الصرف المستخدم في ذلك التاريخ مخصصاً منها أي فروق ترجمة عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة الأصول للفقرة (7) باعتبار أن هذه الفرق نتجت بصفة أساسية بسبب تحركات أسعار الصرف غير الاعتيادية.

ونصت الفقرة (5) على أن الفترة المالية للتطبيق قبل تاريخ 27 أكتوبر 2022 تاريخ تحرير سعر الصرف وينتهي في أوبعد التاريخ أو السنة المالية التالية لها.

ويتوقع الباحث أن تؤدي هذه المعالجات الاختيارية السابقة الى تعديلات في القوائم المالية بما قد يترتب عليه الحاجة إلى إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية، أو تغيير القيم التي تم الإفصاح عنها عن الأصول والتزامات التي تأثرت بالتغيرات في أسعار الصرف.

وفي نفس السياق، اهتمت الدراسات المحاسبية (الرشيدى 2017; Shim et al. 2020; Ozili2021)

باختبار أثر التغير في أسعار العملات الأجنبية على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية مثل الأرباح والقيم الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية ونسب المديونية، بما قد يؤثر على إعادة إصدار القوائم المالية.

هدفت دراسة محمود (2017) إلى اختبار أثر تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، مع التركيز على الأرباح والقيمة الدفترية بحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. وتم اختيار عينة من 40 شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية من 2014 حتى 2016 بإجمالي 120 مشاهدة خلال فترة الدراسة، وتم اختيار العينة من عدة صناعات مستقرة، والأخرى ذات طبيعة متغيرة مثل الصناعات التكنولوجية.

وأوضحت نتائج الدراسة انخفاض المقدرة التقييمية للأرباح في ظل تحرير أسعار الصرف للعملات الأجنبية، ويفسر ذلك بزيادة عدم التأكد الاقتصادي، وزيادة المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، بما يؤثر على نتائج أعمال الوحدات الاقتصادية خلال الفترات التي يتم فيها تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية. كما أشارت نتائج الدراسة أنه مع زيادة جوانب عدم التأكد الاقتصادي نتيجة تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وانخفاض قيمة العملة المحلية، تزداد المقدرة التقييمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية والتدفقات النقدية التشغيلية، مع انخفاض قدرة قائمة الدخل على توفير المعلومات حول فرص الربحية الطبيعية للمنشأة، واتجاه مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصالح المختلفة في الشركة لمصادر أخرى للمعلومات لاتخاذ قراراتهم. كما أن معلومات التدفقات النقدية التشغيلية قد يصعب التلاعب الإداري أو المحاسبي بها بما يدعم من المحتوى الإعلامي لها مقارنة بالأرباح، وزيادة مقدرتها التقييمية في حالة عدم التأكد الاقتصادي التي تواجهها الشركات عند تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإدراج التغيرات الاقتصادية مثل تحرير أسعار العملات الأجنبية والتغيرات في بيئة الأعمال في القوائم والتقارير المالية بصورة منتظمة، بما يفي باحتياجات المستثمرين وأصحاب المصالح المختلفة بالشركات.

كما هدفت دراسة الرشيدي (2017) إلى اختبار ودراسة الآثار المترتبة على تعويم سعر الصرف للجنيه المصري على عناصر القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والمعالجات المحاسبية وآثارها الناتجة عن هذا القرار الاستثنائي في ضوء الملحق رقم (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) والصادر في فبراير 2017. وأشارت نتائج الدراسة إلى تباين أثر تعويم سعر الصرف للجنيه ما بين الربح والخسارة مع تركيز الربح في شركات القطاع العقاري والخسارة في شركات الأسمنت والأغذية، بالإضافة إلى تباين المعالجات التي اختارتها الشركات وفقا لما ورد بالملحق رقم (أ) في ضوء ظروف كل شركة، بما ساعد بدرجة كبيرة على الحد من الآثار السلبية لقرار التعويم.

وأوصى الباحثان باتباع الحيطة والحذر فيما يتعلق بالآثار المترتبة على قرار التعويم على عناصر القوائم المالية للشركات وما تبعها من معالجات محاسبية مع الأخذ في الاعتبار أنها معالجات استثنائية. كما يجب توخي الحذر عند إجراء المقارنات المختلفة بين نتائج أعمال الشركات للفترة المنتهية في 31 مارس 2017 حيث أن بعض هذه

الشركات اختار التطبيق الجزئي أو الكلي للمعالجات الواردة بالملحق وبعضها لم يطبقها نهائياً لأنها معالجات اختيارية.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية في بعض القطاعات الصناعية نتيجة تطبيق المعالجات الاستثنائية للحد من الآثار السلبية للتعويم.

كما هدفت دراسة Shim et al. (2020) إلى تحليل أثر التقلبات في أسعار صرف العملة على نسبة المديونية وقيم الأصول بتلك الشركات. وتم استخدام عينة من الشركات تنتمي للقطاعات غير المالية من 10 دول تنتمي للاقتصاديات الناشئة من 2012 حتى عام 2015.

وأشارت نتائج الدراسة أن الشركات التي تنتمي لقطاعات غير مالية في الدول النامية تميل لزيادة (نقص) نسبة المديونية مع زيادة (انخفاض) قيمة العملة المحلية. كما اتضح وجود عدم تماثل في الاستجابة للتغير في أسعار العملة عند الارتفاع أو الانخفاض حيث تزداد الاستجابة السلبية بدرجة أكبر مع انخفاض قيمة العملة بالمقارنة بالاستجابة الإيجابية مع ارتفاع سعر العملة المحلية التي قد تأخذ وقت أطول مع زيادة التدفقات الاستثمارية الداخلة لتلك المشروعات.

ويمكن تفسير نتائج الدراسة أنه مع انخفاض العملة المحلية يصعب استيراد مدخلات الإنتاج بما يزيد من تكاليف الإنتاج، ويخفض من الربحية المتوقعة للشركات، فيؤدي لصعوبة حصول تلك الشركات على قروض جديدة، وبالتالي قد يؤثر ذلك على حجب إدارة الشركة لبعض المعلومات السلبية (غموض القوائم المالية) لعدم التأثير بدرجة أكبر على ربحيتها، وقدرتها على الحصول على التمويل من البنوك.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة Hossin and Mondol (2020) إلى دراسة تأثير التغيرات في أسعار الصرف على الأداء المالي للمؤسسات المالية في بنجلاديش. تم استخدام عينة من التقارير المالية للبنوك، وكذلك من موقع قاعدة بيانات البنك الدولي. واعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين العائد على الأصول ومعدلات التضخم وفروق أسعار الفائدة وأسعار الصرف. تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي ضعيف بين تقلبات أسعار الصرف والأداء المالي للمؤسسات المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن معدلات التضخم كانت آخذة في الارتفاع سنوياً خلال فترة الدراسة. كما اتضح وجود علاقة ايجابية بين معدلات التضخم والعائد على الأصول، وبالتالي اتضح أن أسعار الفائدة، كانت آخذة في الارتفاع بمرور الوقت حيث أصبح الاقتراض مكلفاً.

وتوضح نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على أداء البنوك، بما قد يزيد من احتمال إعادة إصدار القوائم المالية عند وجود تقلبات في أسعار الصرف لتحسين الأداء المالي للبنوك.

كما هدفت دراسة (Ozili (2021) إلى تحليل أثر عدم التأكد في السياسات الاقتصادية على إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم التأكد المرتفع في السياسات الاقتصادية يؤدي إلى توصيل معلومات تحفز إدارة الشركات الي القيام بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية (كأحد مسببات إعادة إصدار القوائم المالية) لتحقيق منافع خاصة بالإدارة، وتوجيه التقارير المالية بما يتفق مع توقعات أصحاب المصالح بالشركة. كما يؤثر عدم التأكد الاقتصادي إلى تعديلات مفاجئة في قرارات الأعمال (مثل استخدام معالجات محاسبية خاصة نتيجة عدم التأكد الاقتصادي)، بما يؤثر على القوائم المالية للشركة مثل قائمة المركز المالي بما يتطلب تعديلها. وتفيد نتائج هذه الدراسة واضعي السياسات الاقتصادية والمعايير المحاسبية للأخذ في الاعتبار أثر السياسات الاقتصادية والتشريعات الحكومية على الشركات، حيث يؤدي تخفيض مستوى عدم التأكد الاقتصادي المرتفع إلى تخفيض الممارسات الإدارية السيئة مثل عمليات إدارة الأرباح.

وبناء على ما سبق، يتضح أن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، وعدم التأكد الاقتصادي المرتبط بالشركات يزيد من احتمالية استخدام المعالجات المحاسبية الخاصة، زيادة احتمال القيام بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية، وبالتالي زيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، وبناء على ما سبق يمكن صياغة فرض البحث الأول:

الفرض الأول: يؤثر التغير في أسعار صرف العملات الاجنبية ايجابياً ومعنوياً على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

6. 2. غموض التقارير المالية من المنظور المحاسبي:

اهتمت الدراسات المحاسبية (Ravi and Hong , 2014; Lee and Bose, 2021; Stenzel and

Wagner, 2022) بمفهوم غموض التقارير المالية Financial reporting opacity¹

فقد أوضح (Ravi and Hong (2014) أن الغموض هو عكس الشفافية، والذي يؤدي إلى ضعف وعدم كفاءة سوق راس المال نتيجة عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين، وبين المستثمرين وبعضهم البعض. وفي هذا السياق عرفت دراسة (Yiqiang Jin et al. (2019) غموض القوائم المالية بأنه قيد على قدرة الأطراف الخارجية علي دقة التقييم للشركة وميلهم لتحمل المخاطر الخاصة بالشركة، وذلك بقيام الإدارة بتأجيل الإفصاح عن الخسائر المتوقعة في قوائمها المالية. كما عرفت دراسة (Al Balooshi et al, 2020) غموض الشركة

2- استخدمت الدراسات مصطلحات مختلفة للإشارة الى مفهوم الغموض في القوائم المالية للشركة وافصاحتها، فقد استخدمت بعض الدراسات مصطلح غموض الإفصاح Disclosure Opacity (Stenzel and Waner 2022)، دراسات أخرى استخدمت مصطلح غموض الشركة Firm opacity (Andreou at al. 2022)، البعض الآخر استخدم الغموض المحاسبي Accounting opacity (Neifar and Ajili 2019). وقد استخدم الباحث في دراسته مصطلح غموض التقارير المالية اتساقاً مع بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة (Yiqiang Jin et al. 2019)

Corporate Opacity بأنه ميل الإدارة للحد أو تقييد الإفصاح عن المعلومات بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالي عن معرفة الوضع الحقيقي للشركة. كما عرفته دراسة (lee and Bose (2021 بأنه مفهوم اقتصادي للأنشطة التي تقوم بها إدارة الشركة لزيادة منافعها rent seeking و ثروتها على حساب المستثمرين الخارجيين وأصحاب المصالح بالشركة من خلال حجب المعلومات عن تلك الأنشطة بحيث تصعب رقابتها واكتشافها. وعلى نحو مشابه عرفت دراسة (Stenzel and Wagner (2022 غموض الشركة بحالة عدم معرفة أغلب المستثمرين بعوائد الأصول مع نقص المعلومات المالية المقرر عنها بصفة عامة، بما يزيد من مستوى عدم التماثل بين المستثمرين.

وفي نفس السياق، عرف (Andreou at al. (2022 غموض الشركة بأنه قدرة الإدارة على إخفاء الأنباء السيئة وبالتالي خفض شفافية التقارير المالية، بما يؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية لأصحاب المصالح المختلفة بالشركة.

وبناء على ما سبق، يمكن للباحث المساهمة بتقديم تعريف لغموض التقارير المالية يخدم الهدف من البحث حيث يمكن تعريف **غموض التقارير المالية** بأنه "أنشطة إدارية ومحاسبية بهدف حجب الاخبار السيئة عن الأداء الاقتصادي للشركة، وبالتالي زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بالشركة، مع زيادة منافع الإدارة من حجب تلك المعلومات، وبما يؤثر على قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة على تحديد القيمة الحقيقية للشركة وادائها المالي، واتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة "

6.3. تحليل الدراسات التي اهتمت بعلاقة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية، واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

اهتمت الدراسات المحاسبية باختبار العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وغموض التقارير المالية، والعوامل المؤثرة على الغموض (Jiang et al. 2016 ; Jin et al 2019 ; Diantini et al. 2022)

هدفت دراسة (Jiang et al. (2016 إلى اختبار تأثير اللوائح الخاصة بالمنافسة في القطاع البنكي على جودة الإفصاح في البنوك، وتخفيض غموض التقارير المالية، وبالتالي خفض احتمال إعادة إصدار القوائم المالية. وتم استخدام عينة من 911 تقرير ربع سنوي للبنوك المسجلة لدى البنك الفيدرالي الأمريكي من عام 1986 حتى عام 2006.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة المنافسة بين البنوك يؤدي الى تخفيض المستحقات غير العادية لمخصص خسائر القروض، بما يخفض من غموض التقارير المالية. وتفسر هذه النتائج بأن زيادة المنافسة تخفض من غموض القوائم المالية للبنوك، وبالتالي تزيد من احتمالية مراقبة الأسواق المالية لأداء البنوك بما يقلل من إعادة إصدار القوائم المالية.

كما هدفت دراسة (Jin et al. (2019) إلى فحص أثر عدم التأكد الاقتصادي على غموض الأرباح الخاصة بالبنوك. وأشارت الدراسة أنه مع زيادة عدم التأكد الاقتصادي يصبح من الأسهل للمديرين إخفاء المعلومات المالية السيئة مع صعوبة قياس أثر الانباء السيئة على المستثمرين والمقرضين.

واستخدم الباحثون عينة من 15883 بنك أمريكي خلال الفترة من 2000 حتى 2016 المتاحة من خلال الموقع الإلكتروني للبنك الفيدرالي الأمريكي.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم التأكد الاقتصادي (كعدم التأكد في السياسات الاقتصادية وتقلبات أسعار الصرف) وغموض الأرباح (المقاس بمخصصات خسائر القروض واحتمال الوصول أو الزيادة عن أرباح العام الماضي)، ووجود علاقة سلبية بين عدم التأكد الاقتصادي مع التحفظ المحاسبي (الإفصاح عن الانباء السيئة في الوقت المناسب). كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدم التأكد الاقتصادي يزيد بدرجة كبيرة من غموض الأرباح المحاسبية، و أن أثر عدم التأكد الاقتصادي على غموض التقارير المالية أو التحريف distortion في القوائم المالية يكون أقل وضوحاً في البنوك الأمريكية ذات المركز المالي الأقوى (البنوك ذات نسبة رأس المال الأعلى).

كما هدفت دراسة (Diantini et al. (2022) إلى تحليل أثر وجود اتفاقات طويلة الاجل للشركات (محددة الأسعار) على غموض التقارير المالية . وتم استخدام عينة من الشركات الأمريكية التي لديها اتفاقيات لتحديد الأسعار من عام 1985 حتى عام 2016.

وأشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى غموض التقارير المالية مع وجود اتفاقيات تحديد أسعار طويلة الأجل (انخفاض عدم التأكد الاقتصادي نتيجة تلك الاتفاقيات طويلة الأجل)، وذلك نتيجة المنافسة في سوق تلك المنتجات. كما اشارت نتائج الدراسة إلى أن المديرين يخفضون من مستوى غموض التقارير المالية لتسهيل تبادل المعلومات مع أصحاب المصالح، وزيادة مدة اتفاقيات تحديد الأسعار خاصة في الشركات التي تتعرض لأزمات مالية.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة موسي و تركي (2024) إلى قياس أثر إفصاح البنوك عن مخاطر تقلبات أسعار الصرف للعملاء في ضوء الإصدارات المهنية و التنظيمية للرقابة المصرفية و تأثير هذه التقلبات على جودة الأرباح للبنوك التجارية المصرية.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الإفصاح عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وممارسات إدارة الأرباح بالبنوك محل الدراسة، بما قد يعد مؤشر لزيادة غموض التقارير المالية مع زيادة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

كما هدفت دراسة (Bergbrant et al. (2024) إلى اختبار أثر مخاطر التغيير في أسعار الصرف على مخاطر التمويل بالقروض وفوائد الاقتراض. وتم استخدام عينة من 32035 قرض من البنوك المصرية من عام 1995 حتى عام 2017.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مخاطر التغيير في أسعار الصرف تزيد من علاوة خسارة عدم القدرة على السداد بما يزيد من مخاطر التمويل للشركة، والحاجة إلى زيادة ضمانات القروض وتخفيض فترة استحقاق القرض وزيادة أنشطة الرقابة والمراجعة للتقارير المالية. وتشير هذه النتائج إلى زيادة احتمال غموض التقارير المالية مع زيادة مخاطر التغيير في أسعار الصرف بما يزيد من أنشطة فحص ومراجعة التقارير المالية بصورة مستمرة.

وبناء على ما سبق، يتضح أن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وعدم التأكد الاقتصادي قد يزيد من غموض التقارير المالية، وبالتالي يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث:

الفرض الثاني : يؤثر التغيير في أسعار صرف العملات إيجاباً ومعنوياً على غموض التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

4.6 . تحليل الدراسات المحاسبية التي اهتمت بالدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغيير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية، واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

أوضحت الدراسات المحاسبية مثل (Ma et al., 2015; Mao,2018; Guerber and Anand 2019) (Abouelkhair et al. 2021) زيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية للعديد من الأسباب مثل التغيير في السياسات والتقديرات المحاسبية، وإعادة تصنيف بنود القوائم المالية، وتصحيح الأخطاء في التقارير المالية السنوية، أو التعديل نتيجة تطبيق معيار تقرير مالي جديد.

ويتم إعادة إصدار القوائم المالية مع معنوية الأخطاء والتغييرات المحاسبية في القوائم المالية، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف أنواع الأخطاء سواء في قائمة الدخل (حذف سجلات التكاليف أو المبالغة في التكاليف أو الإيرادات أو قائمة المركز المالي (مثل حسابات العملاء وأصول الشركة). وقد تكون التعديلات نتيجة لأخطاء غير مقصودة أو تغيير في تفسيرات المعايير المحاسبية أو نتيجة تلاعب مقصود مثل الغش أو انحراف مقصود عن المعايير المحاسبية مع نقص في نظم الرقابة الداخلية المناسبة بما يسهل عمليات إدارة الأرباح. وتعتبر عمليات إعادة إصدار القوائم المالية عن زيادة مخاطر فشل المراجعة والمخاطر الخاصة بالغش وقيام الإدارة بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية ومخاطر الرقابة.

ويتطلب من الشركات إعادة إصدار قوائمها المالية إذا حدث انحراف أو إساءة تطبيق المعايير المحاسبية بما يؤدي إلى تحريفات في القوائم المالية، ويتم إعادة إصدار القوائم المالية بواسطة المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو توصية من هيئة سوق المال (Alali et al. 2017; Guerber and Anand,2019).

ولقد هدفت دراسة (Zhizhong et al. (2011 إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على إعادة إصدار القوائم المالية في الصين، وذلك لتقديم دليل على قوة أثر حوكمة الشركة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

وتم استخدام عينة من 1147 شركة مسجلة من 2002 حتى 2006، بما يتضمن 880 عملية إعادة إصدار قوائم مالية لـ 465 شركة. تم استخدام تحليل الانحدار للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية (نتيجة وجود أخطاء في قياس الأداء المحاسبي)، ولكل من هيكل مجلس الإدارة وهيكل حقوق الملاك، وأيضاً جودة المراجعين الخارجيين. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة وجود الأخطاء مع وجود آليات قوية للحوكمة مثل وجود نسبة أكبر من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ولجنة مراجعة قادرة على الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية نيابة عن جميع المساهمين، ووجود آليات حوكمة خارجية مثل وجود مساهم رئيسي كبير ومراجع حسابات خارجي من منشآت المحاسبة الأربعة الكبرى. ومع ذلك، اتضح انخفاض تأثير لجنة المراجعة على إعادة إصدار القوائم المالية، وتأثر فعالية لجنة المراجعة بآليات الحوكمة الأخرى. كما هدفت دراسة (Guerber and Anand (2019 إلى استكشاف أثر العوامل التنظيمية والموقفية على شفافية القوائم المالية المرتبطة بإعادة إصدار القوائم المالية. توقعت الدراسة أن العوامل الموقفية سوف تؤثر على شفافية القوائم المالية، وأن تفضيلات أصحاب المصالح بالشركة يمكن أن تعدل العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وشفافية التقارير المالية.

وتم اختيار عينة من القوائم المالية تشمل 300 حالة لإعادة إصدار القوائم المالية لـ 204 شركة من عام 1997 حتى عام 2006 ومسجلة في قاعدة بيانات مكتب المحاسبة الحكومية Government Accountability Office dataset. ويقوم مكتب المحاسبة الحكومي باستبعاد إعادة إصدار القوائم الناتج عن موضوعات محاسبية روتينية مثل تغيير المعايير المحاسبية والتركيز على إعادة الإصدار للعوامل غير المنتظمة نتيجة التعسف المحاسبي أو الأخطاء المقصودة أو نتائج إساءة تطبيق السياسات والقواعد المحاسبية وعامل التلاعب في القوائم المالية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين زيادة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية ومستوى شفافية الشركة بعد إعادة إصدار القوائم المالية. كما اتضح أن خصائص الشركات مثل الحجم والربحية وتوجه أصحاب المصالح بالشركة يمكن أن يعدل هذه العلاقة. وبالرغم من وجود زيادة في مستوى الشفافية بعد إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أنه توجد علاقة عكسية بين الشفافية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات الأصغر حجماً، نتيجة زيادة احتمال فشل تلك الشركات بعد إعادة إصدار القوائم المالية.

كما هدفت دراسة (Hasnan et al. (2020 إلى اختبار أثر الحوكمة وخصائص الشركات على وجود تعديلات في القوائم المالية في الشركات المقيدة في البورصة الماليزية. وتم اختيار عينة من 49 شركة قامت بتعديل القوائم المالية و98 شركة لم تقم بتعديل القوائم المالية من عام 2011 حتى 2016، مع استخدام تحليل الانحدار المتعدد اللوجستي للعلاقة بين بعض خصائص حوكمة الشركات مثل حجم مجلس الإدارة واستقلاليته وخبرة لجنة المراجعة، وخصائص الشركات مثل عمر الشركة وأداءها المالي ونسبة المديونية، وذلك مع الاعتماد على نظرية الوكالة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين مكافآت مجلس الإدارة ومستوى المديونية من جانب، وحدثت تعديلات في القوائم المالية، بينما لم تتضح وجود آثار معنوية للعوامل الأخرى الخاصة بالشركة أو بالحوكمة على حدوث تعديلات في القوائم المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن وجود مستوى أمثل لمكافآت مجلس الإدارة يدفعهم لتخفيض نسب المديونية بالشركة، وتخفيض الضغوط الخاصة بالدائنين، بما يخفض احتمال حدوث تعديل القوائم المالية.

كما هدفت دراسة موسى (2021) إلى اختبار أثر الخصائص التشغيلية للشركة (كالحجم والربحية ونسبة المديونية) على إعادة إصدار القوائم المالية وعلاقتها بفترة إصدار تقرير المراجعة. وتم اختيار عينة من 158 شركة مقيدة في البورصة المصرية من 2016 حتى 2019. تم تقسيم العينة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى وتتكون من 79 شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، أما المجموعة الثانية تتكون من 79 شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية. وتعتبر المجموعتان متماثلتان من حيث نوع وطبيعة الصناعة واستخدام نفس السنة المالية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وبين كل من حجم الشركة والربحية. ومن جانب آخر، توجد علاقة ارتباط إيجابية بين نسبة المديونية وإعادة إصدار القوائم المالية. وخلصت نتائج الدراسة أن فترة إصدار تقرير المراجعة تعتبر وسيط في العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة، حيث توجد علاقة إيجابية معنوية بين فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات واحتمال قيام الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Abouelkhair et al. (2021 إلى تحليل واختبار محددات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك مع تبني معايير التقرير المالي الدولية، وعلاقة إعادة الإصدار مع أسعار أسهم الشركات التي قامت بإعادة إصدار القوائم المالية.

واستخدم الباحثون عينة من 36 شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تنتمي إلى 13 قطاع صناعي مختلف خلال الفترة من 2000 حتى 2019 (684 مشاهدة)، بالإضافة إلى 10 شركات لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك للمقارنة بين عيني الدراسة .

وقام الباحثون بتصنيف طرق إعادة إصدار القوائم المالية إلى ثلاثة أنواع وهي إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، أو تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، أو التعديل نتيجة تطبيق معيار تقرير مالي جديد.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملكية المؤسسية وحجم الشركة ونسبة المديونية وفترة التأخير في القوائم المالية من جانب، واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة إعادة تصنيف بنود القوائم المالية. كما اتضح وجود علاقة سلبية معنوية بين حجم منشأة المراجعة ونسبة المديونية وحجم الشركة من جانب، واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة تصحيح أخطاء بتلك القوائم.

وأشارت نتائج الدراسة أيضا إلى عدم وجود علاقة معنوية بين محددات إعادة إصدار القوائم المالية مثل حجم الشركة واستقلالية مجلس الإدارة والملكية المؤسسية من جانب، واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة تطبيق معيار محاسبي مالي جديد.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، وأسعار أسهم الشركات التي قامت بإعادة إصدار القوائم المالية، بينما اتضح وجود علاقة إيجابية معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة تصحيح الأخطاء أو نتيجة تطبيق معيار محاسبي جديد وأسعار أسهم الشركات التي قامت بإعادة إصدار القوائم المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية بصفة عامة على أسعار الأسهم، ووجود علاقة معنوية بين محددات إعادة إصدار الأسهم والتغير في دخل تلك الشركات.

يقدم هذا البحث دليلاً على دور معايير التقرير المالي الدولية وكبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة على جودة المحاسبة وجودة أداء الشركات المالي من خلال انخفاض احتمال إعادة إصدار القوائم المالية.

كما هدفت دراسة (Zamel et al. (2022 إلى استكشاف أثر آليات الحوكمة مثل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهيكل الملكية على إعادة إصدار القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية.

وتم التركيز على آليات حوكمة مثل استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات لجان المراجعة وحجم لجنة المراجعة واستقلاليتها وثنائية العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة والملكية المؤسسية وملكية الإدارة.

وشملت عينة الدراسة 678 مشاهدة / شركة منها 125 شركة قامت بالتعديل في القوائم المالية من عام 2014 حتى 2019.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين استقلال مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة والملكية الإدارية، وإعادة إصدار القوائم المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة إيجابية معنوية بين ثنائية العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة وحجم لجنة المراجعة ونسبة المديونية وربحية الشركة، واحتمال التعديل في القوائم المالية. كما لم يتضح وجود علاقة معنوية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة والملكية المؤسسية وحجم الشركة مع حدوث التعديلات في القوائم المالية.

وفي نفس السياق، هدفت دراسة (Abdel Megeid (2022 إلى استكشاف وتحليل خصائص مجلس الإدارة (بالتركيز على حجم واستقلالية المجلس وازدواجية الرئيس التنفيذي) ونسبة المديونية وقرار توزيع الأرباح على إعادة إصدار القوائم المالية وقيمة الشركة. وتم استخدام إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وتم استخدام تحليل المحتوى للقوائم المالية لـ 45 شركة غير مالية مسجلة في البورصة المصرية من عام 2015 حتى عام 2020.

وأشارت نتائج البحث إلى أن بعض العوامل المرتبطة بفعالية هيكل حوكمة الشركات مثل حجم واستقلالية المجلس وحجم الشركة و الوضع المالي الجيد و العائد على الأصول، تؤدي إلى تحسين جودة ومصداقية القوائم

المالية، وبالتالي لها علاقة سلبية مع إعادة إصدار القوائم المالية (حيث يقلل من احتمال حدوث إعادة إصدار القوائم المالية). كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المديونية وقرار توزيع الأرباح وازدواجية الرئيس التنفيذي لها علاقة إيجابية مع احتمال إعادة إصدار القوائم المالية. وتم تفسير نتائج الدراسة أن زيادة حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها يضمن وجود خبرات وقدرات إدارية بما يحسن من جودة القوائم المالية، وبالتالي يقلل من نسبة إعادة إصدار القوائم المالية.

كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا وجود علاقة إيجابية معنوية بين استقلالية مجلس إدارة وحجم المجلس وقيمة الشركة. كما تظهر نتائج الدراسة أن الشركات الكبيرة تمتلك هياكل رقابة داخلية جيدة بما يحسن من جودة إعداد التقرير المالية، ويضمن حفاظ الشركة على سمعة ومصداقية وقيمة الشركة.

كما هدفت دراسة (Martínez-Sola et al. (2024) إلى تحليل أثر القيود والأزمات المالية الخاصة بالشركة على إعادة إصدار القوائم المالية. تم اختيار عينة من 282 شركة إسبانية مسجلة في البورصة الإسبانية من عام 2000 حتى عام 2017.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن نسبة المديونية وتكلفة الاقتراض ونسبة تغطية الفوائد لها علاقة إيجابية معنوية على إعادة إصدار القوائم المالية. كما اتضح أن ارتفاع تكلفة الاقتراض، ووجود أزمات مالية خاصة بالشركة (بما قد يتأثر بتغيير أسعار الصرف) يرتبط طردياً مع احتمال إعادة إصدار القوائم المالية. ويفسر ذلك بأن الشركات التي تتصف بوجود أزمات مالية تميل للقيام بممارسات محاسبية انتهازية لاستغلال القوائم المالية (بما قد يزيد من غموض التقارير المالية في تلك الشركات)، وبما يؤدي إلى زيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية.

وتتسق هذه النتائج مع دراسة (Hasnaan et al. (2020) أن الشركات التي تتصف بوجود قيود مالية كارتفاع نسبة المديونية خاصة في الأجل القصير أو الشركات التي تواجه أزمات مالية، تواجه ارتفاع في تكلفة الاقتراض، بما قد يزيد من حوافز تلك الشركات لمنع تخطي شروط الدين، أو لمنع تكاليف الإفلاس بما قد يؤدي إلى ممارسات محاسبية تعسفية أو إدارة أرباح انتهازية، بما قد يحفز المراجع الخارجي إلى طلب إعادة إصدار القوائم المالية لتلك الشركات.

وبناء على ما سبق، يتوقع الباحث وجود تأثير لعوامل القيود المالية والأزمات المالية وعوامل عدم تأكد اقتصادي خارجية مثل التغير في أسعار صرف العملات، علي زيادة غموض القوائم المالية ، وامكانية تأثيرة كمتغير وسيط على العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الاجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية ، وبناء عليه يمكن صياغة الفرض الثالث كما يلي:

الفرض الثالث: يتوسط غموض التقارير المالية العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

6.5. منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث واختبار فروضه، سيتناول الباحث لكل من مجتمع وعينة الدراسة ونموذج البحث وقياس متغيرات البحث وأدوات التحليل الاحصائي المستخدم في تحليل البيانات ونتائج اختبارات الفروض و التحليلات الأخرى، وذلك كما يلي:

6.5.1. مجتمع وعينة الدراسة:

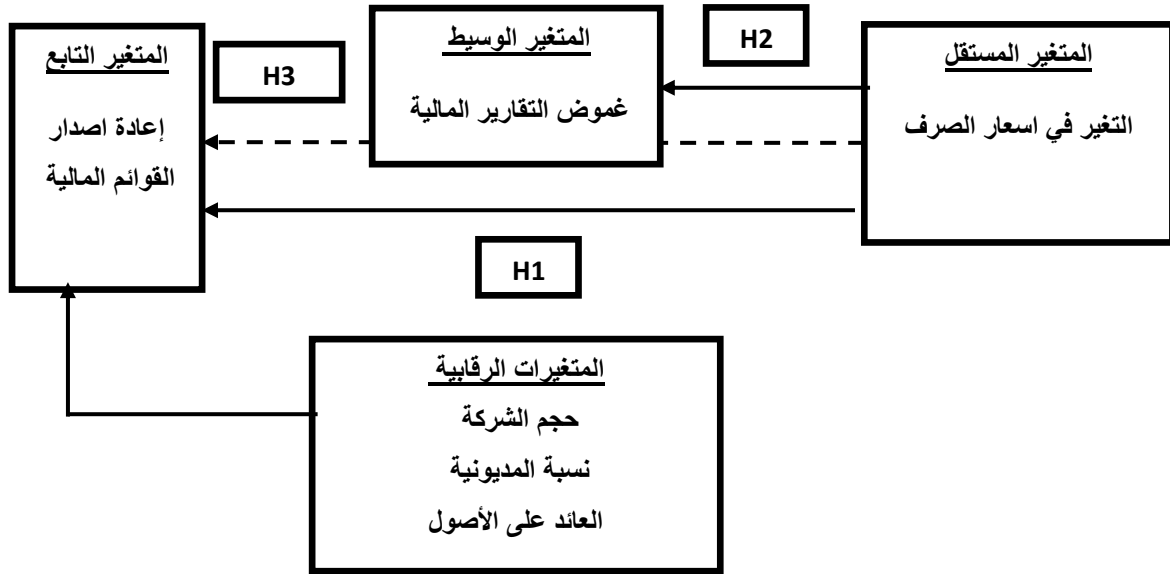
يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2019 حتى 2023، واختبار فروض الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من هذه مع مراعاة توافر القوائم المالية خلال سنوات الدراسة. وبلغ عدد الشركات في عينة الدراسة 50 شركة غير مالية من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، واختبار الفروض سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، مع استخدام تحليل المسار Path analysis بما يتسق مع (Abdel Megeid 2022 ; محمود، 2023، محمد 2019) كما يتضح بالجدول التالي:

جدول 1: عينة الدراسة

عدد المشاهدات	عدد الشركات	القطاع
50	10	الموارد الأساسية
35	7	الرعاية الصحية والادوية
25	5	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
10	2	الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات
25	5	العقارات
35	7	الأغذية والمشروبات والتبغ
5	1	خدمات النقل والشحن
15	3	المقاولات والإنشاءات الهندسية
30	6	مواد البناء
10	2	الورق ومواد التعبئة والتغليف
10	2	طاقة وخدمات مساندة
250	50	الإجمالي

6. 5. 2. نموذج البحث وقياس متغيرات البحث:

استناداً الي فروض البحث يمكن عرض نموذج الدراسة كما يلي:



المصدر: من إعداد الباحث

شكل 1: تحليل المسار لغموض التقارير المالية كمتغير وسيط للعلاقة بين التغير في سعر الصرف وإعادة

إصدار القوائم المالية

وبناء على الشكل السابق يمكن صياغة النماذج التالية:

النموذج الأول

$$\text{Restat}_{it} = \beta_1 \text{exprice}_{it} + \beta_2 \text{SIZEIn} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + e \quad (1)$$

النموذج الثاني

$$\text{OPCF}_{it} = \beta_1 \text{exprice}_{it} + \beta_2 \text{SIZEIn} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + e \quad (2)$$

النموذج الثالث

$$\text{Restat}_{it} = \beta_1 \text{OPCF}_{it} + \beta_2 \text{exprice}_{it} + \beta_3 \text{SIZEIn} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + e \quad (3)$$

6. 5. 3. قياس متغيرات البحث:

تم توصيف وقياس متغيرات البحث كما يلي:

أ- المتغير المستقل: التغير في أسعار الصرف **exprice**

ويتم قياس هذا المتغير من خلال التغير في معدل الصرف بين سنوات القياس من عام 2019 حتي 2023 قياساً على دراسة (Osho and Fagbamila, 2022).

ب- المتغير الوسيط: غموض التقارير المالية OPCF:

استخدمت الدراسات المحاسبية (صالح 2023، الصاوي 2022; Cheng et al 2020 ; Lee, 2012) غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس لغموض التقارير المالية باعتبار أن غموض التقارير المالية تنشأ نتيجة السلوك الانتهازي للإدارة للتلاعب بالأرباح من خلال المستحقات الاختيارية و/أو أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية عن طريق تغيير تصنيف العمليات في قائمة التدفقات النقدية أو عن طريق تغيير توقيت العمليات والأنشطة مثل تأخير الدفع للموردين أو الإسراع بالتحصيل من العملاء، بهدف إخفاء الاخبار السيئة عن الاطراف الخارجية بما بخدم مصالح الإدارة.

وسيتم الاعتماد على مقياس غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (OPCF) باستخدام نموذج Dechow et al. (1995) والمعدل بواسطة Lee (2012) لقياس غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمعبر عن غموض التقارير المالية، باستخدام النموذج التالي:

$$OPCF_{it}/TA_{t-1} = \beta_0 + \beta_1(1/TA_{i,t-1}) + \beta_2(SALE_{it}/TA_{i,t-1}) + \beta_3(\Delta SALE_{it}/TA_{i,t-1}) + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

حيث:

$OPCF_{it}$: وتعتبر عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TA_{t-1} : وتعتبر عن اجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t-1).

$SALE_t$: وتعتبر عن اجمالي المبيعات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\Delta SALE_{it}$: وتعتبر عن التغير في اجمالي المبيعات للشركة (i) خلال الفترة (t).

وتم استخدام المعلمات المقدره من المعادلة (4) لقياس التدفقات النقدية غير العادية مع اعتبار الانحراف عن التدفقات النقدية العادية (البواقي من النموذج المقدر) كمعبر عن التدفقات النقدية غير العادية. كما تم استخدام المجموع المتحرك للقيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية لمدة ثلاث سنوات لقياس غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية OPCF (كمقياس لغموض التقارير المالية)، بما يتفق مع (Cheng et al 2020).

المتغير التابع: إعادة إصدار القوائم المالية Restat :

ويتم قياس هذا المتغير من خلال متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) في حالة عدم وجود إعادة إصدار للقوائم المالية للشركات في العينة، بينما يأخذ القيمة (2) في حالة إعادة إصدار القوائم المالية للشركات في العينة في خلال فترة الدراسة، بما يتفق مع دراسة (Zhizhong et al, 2011 and Rustiarini. et al. 2023).

المتغيرات الرقابية:

وتشمل المتغيرات التالية:

- حجم الشركة **SIZEIn** : ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول (Toukabri and Youssef, 2023; Bhuyian et al. 2024)

- نسبة المديونية **LEV** : وتقاس بنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول بما يتفق مع دراسة (He et al. 2021)

-العائد على الأصول **ROA** : وتقاس بنسبة صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة إلى إجمالي الأصول بما يتفق مع دراسة (Abdelmegeid,2022; Ghose et al. 2023)

ويمكن تعريف متغيرات الدراسة بالجدول التالي:

جدول 2: تعريف متغيرات الدراسة

العلاقة المتوقعة	القياس		المتغير
	ويتم قياس هذا المتغير من خلال متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) في حالة عدم وجود إعادة إصدار للقوائم المالية للشركات في العينة ، بينما يأخذ القيمة (2) في حالة إعادة إصدار القوائم المالية للشركات	=	Restat إعادة إصدار القوائم المالية
+	تم استخدام المجموع المتحرك للقيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية لمدة ثلاث سنوات لقياس غموض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	=	OPCF غموض التقارير المالية
+	تم قياس هذا المتغير بالتغير في معدل الصرف بين سنوات القياس من عام 2019 حتي 2023	=	exprice التغير في أسعار الصرف
+	وتم قياسه بلوغاريتم إجمالي الأصول.	=	SIZEIn حجم الشركة
+	وتم قياسه بنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول	=	LEV نسبة المديونية
-	وتم قياسه بصافي الدخل بعد الفوائد و الضريبة مقسوما على إجمالي الأصول.	=	ROA معدل العائد على الأصول

6.6 تحليل النتائج :

6.6.1. نتائج تحليل الإحصاءات الوصفية:

يوضح الجدول رقم (3) عدد المشاهدات والمتوسط والوسيط والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة:

جدول 3: نتائج تحليل الإحصاء الوصفي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
exprice	250	-.105	.578	0.140	.249
OPCF	250	.14	1.20	.6352	.21011
Restat	250	1	2	1.44	.497
SIZEln	250	18.265	26.031	22.1057	1.82136
LEV	250	.00014752	3.577	.18616	.38507
ROA	250	-.5452417	1.9200	.10650	.181370

يتضح من الجدول السابق، أن متوسط التغير في أسعار الصرف خلال الفترة من 2019 حتى 2023 تساوي 0.14 والانحراف المعياري لسعر الصرف خلال هذه الفترة يساوي 0.249، نسبة الانحراف المعياري لمتوسط سعر الصرف تساوي 1.78 بما يعد مؤشر لوجود تقلبات في أسعار الصرف خلال فترة الدراسة. كما اتضح ارتفاع متوسط قيمة غموض التقارير المالية 63.5% بما يعد مؤشر لزيادة غموض التقارير المالية في خلال فترة الدراسة، وأوضحت نتائج الدراسة أن متوسط إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات بعينة الدراسة يساوي 1.44 بما يشير قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية بمستوى متوسط نتيجة تأثير ذلك على علاقتها مع أصحاب المصالح المختلفة.

كما يتضح من نتائج الإحصاء الوصفي بالنسبة للخصائص التشغيلية للشركة أن متوسط اللوغاريتم الطبيعي للأصول بلغ 22.1 بما يعبر عن كبر حجم الشركات المقيدة في البورصة المصرية ضمن عينة الدراسة. كما بلغ متوسط العائد على الأصول 10.65% كما اتضح انخفاض متوسط نسبة الديون طويلة الأجل حيث بلغ 0.186 بما قد يعد مؤشر لصعوبة حصول الشركات على القروض طويلة الأجل خلال فترة الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (4) علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول 4: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

		restat	exprice	OPCF	SIZEln	LEV	ROA
Restat	Pearson Correlation	1					
	Sig. (2-tailed)						
	N	250					
exprice	Pearson Correlation	.243**	1				
	Sig. (2-tailed)	.000					
	N	250	250				
OPCF	Pearson Correlation	.866**	.201**	1			
	Sig. (2-tailed)	.000	.001				
	N	250	250	250			
SIZEln	Pearson Correlation	.105	.111	.161*	1		
	Sig. (2-tailed)	.098	.080	.011			
	N	250	250	250	250		
LEV	Pearson Correlation	.017	.022	-.015	-.116	1	
	Sig. (2-tailed)	.786	.728	.813	.068		
	N	250	250	250	250	250	
ROA	Pearson Correlation	-.187**	.033	-.142*	.015	-.230**	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.605	.025	.812	.000	
	N	250	250	250	250	250	250

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وتشير معاملات الارتباط الجدول (4) إلى وجود ارتباط إيجابي معنوي بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية exprice وغموض التقارير المالية OPCF من جانب، واحتمالية إعادة إصدار القوائم المالية Restate من جانب آخر. وتشير هذه النتائج ان التغير في سعر صرف العملات الأجنبية يمكن أن يؤدي إلى زيادة غموض التقارير المالية بما قد يزيد من احتمال إعادة إصدار القوائم المالية.

كما أشارت نتائج معاملات الارتباط بالجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية غير معنوية بين اللوغاريتم الطبيعي لحجم الشركة SIZEln ونسبة المديونية طويلة الأجل LEV وإعادة إصدار القوائم المالية Restat، بما قد يشير لإحجام الشركات كبيرة الحجم والتي بها ديون طويلة الأجل عن القيام بعملية إعادة إصدار القوائم المالية حتى لا يؤثر على سمعة الشركة، بما يتسق مع دراسة (أمين، 2021).

كما اتضح وجود علاقة سالبة معنوية بين معدل العائد على الأصول ROA وغموض التقارير المالية، واحتمال إعادة إصدار القوائم المالية بما قد يفسر بانخفاض غموض التقارير المالية واحتمال قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية مع زيادة نسبة ربحيتها، بما يتسق مع دراسة (موسي، 2012).

6. 6. 2. نتائج اختبارات الفروض

أ- نتائج اختبار الفرض الأول

يهدف الفرض الأول إلى اختبار العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية، وزيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الأول كما يلي:

$$\text{Restat}_{it} = \beta_1 \text{exprice}_{it} + \beta_2 \text{SIZEIn} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

واتضحت نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول التالي:

جدول 5: نتائج الفرض الأول للعلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات

Model	Standardized	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	Coefficients			Tolerance	VIF
Beta					
(Constant)		1.692	.092		
exprice	.242	3.969	.000	.985	1.015
SIZEIn	.078	1.276	.203	.973	1.027
LEV	-.026	-.409	.683	.933	1.072
ROA	-.202	-3.253	.001	.945	1.058
Adjusted R Square	.090				
F Change	7.145				
Sig. F Change	.000				

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الجدول رقم (5) أن قيمة F للنموذج ككل معنوية حيث $P\text{-value} = 0.000$ ، وأن النموذج يفسر العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية بنسبة 9% حيث $\text{Adj R Square} = 0.009$ ، وأن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من 10 بما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في سعر الصرف العملة الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية حيث $(\beta_1 = 0.242, P\text{-value} = 0.00)$ ، ووجود علاقة إيجابية غير معنوية بين حجم الشركة و إعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4 = 0.078, P\text{-value} = 0.203)$ ، وعلاقة سلبية غير معنوية بين نسبة المديونية طويلة الأجل وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4 = -0.026, P\text{-value} = 0.683)$ ، وعلاقة سلبية معنوية بين معدل العائد على الأصول و إعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4 = -0.202, P\text{-value} = 0.001)$. ويمكن تفسير

النتائج إنه عند ارتفاع التغيرات في معدل صرف العملة الأجنبية يزداد احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن كبر حجم الشركة وارتفاع نسبة المديونية طويلة الأجل قد يؤدي لتخفيض أثر التغير في سعر الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة ان الشركات كبيرة الحجم لديها موارد كافية واهتمام أكبر بسمعتها واتباع عدد كبير من المحللين الماليين لأخبارها، بما يمكنها من تقليل الأثر السلبي للتغير في أسعار الصرف، ومن جانب آخر يؤدي ارتفاع معدل العائد على الأصول إلى انخفاض احتمال إعادة إصدار القوائم المالية بما يتسق مع (Abdel Megeid 2022 ;Martínez-Sola et al 2024)

وبناء على ما سبق، يمكن قبول صحة الفرض الأول بوجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.
ب- نتائج اختبار الفرض الثاني:

يهدف الفرض الثاني إلى اختبار العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية للشركات، وتم اختبار هذا الفرض بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد الثاني كما يلي:

$$OPCF_{it} = \beta_1 \text{exprice}_{it} + \beta_2 \text{SIZEIn}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + e \quad (2)$$

ويظهر الجدول رقم (6) نتائج اختبار نموذج الانحدار رقم (2) على النحو التالي:

جدول 6: نتائج الفرض الثاني للعلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية للشركات

Model	Standardized	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	Coefficients			Tolerance	VIF
Beta					
(Constant)		1.097	.274		
exprice	.192	3.109	.002	.985	1.015
SIZEIn	.137	2.213	.028	.973	1.027
LEV	-.040	-.634	.527	.933	1.072
ROA	-.160	-2.536	.012	.945	1.058
Adjusted R Square	.069				
F Change	5.597				
Sig. F Change	.000				

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الجدول رقم (6) أن قيمة F للنموذج ككل معنوية حيث P-value تساوي 0.00، وأن النموذج يفسر العلاقة العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية للشركات بنسبة 6.9% حيث Adj R Square= .069، وأن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من 10 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج.

كما أوضحت النتائج وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية حيث $(\beta_1 = 0.192, P\text{-value} = 0.002)$ ، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة وغموض التقارير المالية $(\beta_1 = 0.137, P\text{-value} = 0.028)$. وتشير هذه النتائج إلى زيادة غموض التقارير المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية خاصة في الشركات كبيرة الحجم بما يتفق مع (موسى، 2021؛ Aftab and mehmoood, 2023) كما اتضح وجود علاقة سلبية معنوية بين معدل العائد على الأصول وغموض التقارير المالية $(\beta_4 = -0.160, P\text{-value} = 0.012)$ ، حيث يؤدي ارتفاع معدل العائد على الأصول إلى زيادة شفافية التقارير المالية، وخفض مستوى الغموض بالتقارير المالية . وبناء على ما سبق، يمكن قبول صحة الفرض الثاني بوجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات وغموض التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

ج- نتائج اختبار الفرض الثالث:

يهدف الفرض الثالث إلى اختبار الدور الوسيط لغموض التقارير المالية على العلاقة بين التغير في سعر الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، لاختبار المتغير الوسيط غموض التقارير المالية على العلاقة محل الدراسة، تم استخدام نموذج المعادلات الهيكلية **Structural equation model (SEM)** من خلال برنامج **Stata**.

ويعد نموذج المعادلات الهيكلية أحد الأساليب للتحقق من مدى قبول نموذج يتضمن مجموعة متغيرات بينها علاقات سببية من خلال نموذج يحدد طبيعة العلاقات بين المتغيرات التي تشرح ظاهرة ما، وتوفر قياس للأخطاء خلال اختبار النموذج وتقدير التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات النموذج، وذلك مع التركيز على المتغيرات الظاهرة فقط (محمود، 2023).

وللتحقق من فرض الدراسة الثالث تم مطابقة النموذج الموضح بالشكل رقم (1) لبيانات الدراسة، والتعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة لمتغيرات الدراسة. ويعبر الأثر المباشر عن التغير الذي يحدثه المتغير المستقل على المتغير التابع (دون وجود متغير وسيط)، أما الأثر غير المباشر يعبر عن التغير الذي يحدثه المتغير المستقل في المتغير التابع مع وجود المتغير الوسيط، بالإضافة إلى الأثر الإجمالي والذي يشمل كل من الأثر المباشر وغير المباشر. ويتم حساب معامل بيتا لكل مسار وإشارة هذا المعامل تدل على اتجاه العلاقة (إيجابية أو سلبية) وقيمه تدل على الترابط بين المتغيرات بما يتسق مع دراسة (محمد، 2019).

وتم استخدام تحليل المسار **Path Analysis** الذي يعتبر أحد تحليلات نموذج المعادلات الهيكلية **Structural equation model (SEM)** والذي يتميز بأن كل متغيراته مشاهدة ومقاسة بما يساعد في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة، كما يوضح هذا التحليل دور المتغير الوسيط في الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (Hair et al. 2021، محمد، 2019)

ويظهر الجدول رقم (7) نتائج نموذج المعادلات الهيكلية لعلاقة غموض التقارير المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، وذلك كما يلي:

جدول 7: نتائج نموذج المعادلات الهيكلية لعلاقة غموض التقارير المالية كمتغير وسيط للعلاقة بين التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية

Structural equation model		Number of obs = 250 Estimation				
method: ml						
Log likelihood = -1308.2378						
Standardized	Coefficient	OIM std.err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
Structural						
OPCF						
Exprice	.2006771	.0600844	3.34	0.001	.0829139	.3184403
_Cons	2.364945	.2629955	8.99	0.000	1.849483	2.880406
restat						
OPCF	.8495551	.018306	46.41	0.000	.813676	.8854342
exprice	.0799836	.0319178	2.51	0.012	.0174258	.1425413
ROA	-.067529	.0326523	-2.07	0.039	-.01315263	-.0035318
LEV	.0083652	.0321814	0.26	0.795	.0547092	.0714396
SIZELn	-.0380429	.0316578	-1.20	0.229	-.100091	.0240051
_Cons	.5720699	.392252	1.46	0.145	-.19673	1.34087
var(e.OPCF)	.95972871	.0241151			.9136089	1.008177
var(e.restat)	.241233	.0265676			.194398	.2993517

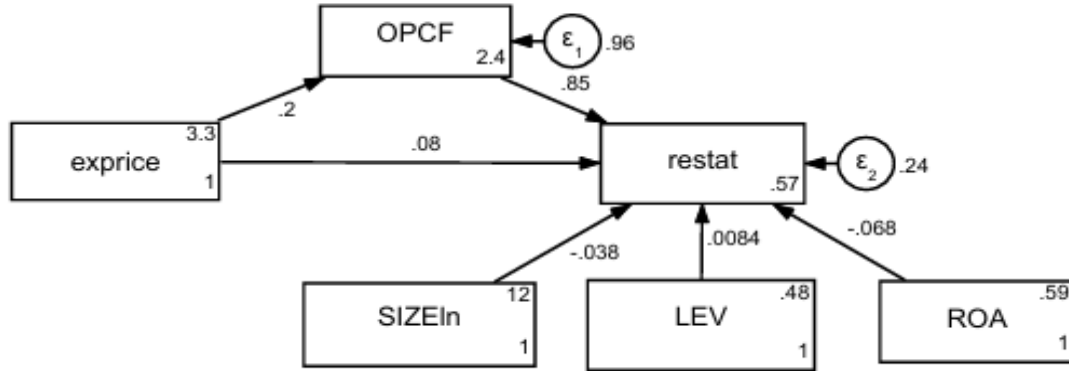
LR test of model vs. saturated: $\chi^2(3) = 11.59$

Prob > $\chi^2 = 0.0089$

وتوضح النتائج بالجدول رقم (7) معنوية النموذج حيث قيمة $P\text{-value} = 0.008$ ، أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية وغموض التقارير المالية حيث $(\beta_1 = .2006, P\text{-value} = 0.001)$ في المسار الأول في نموذج المعادلات الهيكلية.

كما اتضح وجود علاقة إيجابية معنوية بين غموض التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية حيث $(\beta_1 = .8495, P\text{-value} = 0.00)$ ، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين التغيير في أسعار الصرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_2 = .08, P\text{-value} = 0.012)$ وذلك مع وجود علاقة سلبية معنوية بين معدل العائد على الأصول وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_3 = -0.0675, P\text{-value} = 0.039)$ ، ووجود علاقة إيجابية غير معنوية بين نسبة المديونية وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4 = .008, P\text{-value} = 0.795)$ بما قد يرجع لانخفاض متوسط نسبة المديونية طويلة الأجل، وعلاقة سالبة غير معنوية بين حجم الشركة وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_5 = -0.380, P\text{-value} = 0.229)$ ، وذلك بالنسبة للمسار الثاني لنموذج المعادلات غير الهيكلية.

ويوضح الشكل التالي القيم المعيارية لنموذج المعادلات الهيكلية بين المتغيرات (الأثر المباشر والأثر غير المباشر للنموذج).



شكل 2: القيم المعيارية لنموذج المعادلات الهيكلية لمتغيرات الدراسة (نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج Stata) تم تحليل نتائج جودة المطابقة بنموذج المعادلات الهيكلية المقترح كما يتضح بالجدول التالي:

جدول 8: نتائج جودة المطابقة للنموذج المقترح

المؤشر	القيمة الدالة على جودة المطابقة	رمز المؤشر	قيمة المؤشر
مؤشر Chi-square (درجات الحرية=1) لمطابقة النموذج المقترح لبيانات العينة	0.05 < Chi ²	Chi ²	0.991
مؤشر جودة المطابقة Goodness of fit Index	0.9 < GFI	GFI	0.99
مؤشر جودة المطابقة المعدل Adjusted goodness of fit	0.9 < AGFI	AGFI	0.977
مؤشر المطابقة المقارن Compative fit Index	0.9 < CFI	CFI	0.977
مؤشر المطابقة المتزايد Incremental fit Index	0.9 < IFI	IFI	0.930
الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي Standardized root mean squared residual	0.08 > RMSER	RMSER	0.058

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) أن مستوى الدلالة للنموذج المقترح أكبر من 0.05 وهذا يؤكد أن النموذج بكل معاييره مطابق للبيانات، كما أن جميع مؤشرات المطابقة أكبر من 0.9 مما يدل على أن النموذج المقترح ملائم لبيانات الدراسة. كما أن القيمة الدالة على جودة المطابقة (RMSER) الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ التقريبي يقل عن 0.08 بما يدل على ملائمة النموذج لبيانات الدراسة بدرجة كبيرة.

كما قام الباحث من خلال نتائج تقديرات معاملات النموذج للمعادلات الهيكلية بتحديد الأثر المعياري المباشر Total effects و الأثر المعياري غير المباشر Indirect effect، والآثار المعيارية الكلية و لمتغيرات الدراسة كما يتضح بالجدول التالي:

جدول 9: نتائج تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة بالنموذج

جدول 9-1 - نتائج الأثر المباشر للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية

Direct effects

	Coefficient	OIM std.err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
Structural OPCF Exprice	.0067713	.0020906	3.24	0.001	.0026737	.0108689
restat OPCF	2.003308	.0765234	26.18	0.000	1.853325	2.153291
exprice	<u>.006364</u>	.0025392	2.51	0.012	.0013872	.0113409
ROA	-.1844654	.0884086	-2.09	0.037	-.3577431	-.0111877
LEV	.0107631	.0414174	0.26	0.795	-.0704136	.0919398
SIZELn	-.0103485	.0086494	-1.20	0.232	-.0273009	.006604

جدول (9-ب) : نتائج الأثر غير المباشر للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية

Indirect effects

	Coefficient	OIM std.err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
Structural OPCF Exprice	0	(no path)				
restat OPCF	0	(no path)				
exprice	<u>.013565</u>	.0042201	3.21	0.001	.0052937	.0218363
ROA	0	(no path)				
LEV	0	(no path)				
SIZELn	0	(no path)				

جدول 9-ج : نتائج الأثار الكلية للتغير في سعر الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية

Total effects

	Coefficient	OIM std.err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
Structural OPCF Exprice	.0067713	.0020906	3.24	0.001	.0026737	.0108689
restat OPCF	2.003308	.0765234	26.18	0.000	1.853325	2.153291
exprice	.0199291	.0048728	4.09	0.000	.0103785	.0294797
ROA	-.1844654	.0884086	-2.09	0.037	-.3577431	-.0111877
LEV	.0107631	.0414174	0.26	0.795	-.0704136	.0919398
SIZELn	-.0103485	.0086494	-1.20	0.232	-.0273009	.006604

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

أولاً: الأثار الكلية للنموذج **Total effects**:

قام الباحث من خلال نموذج المعادلات الهيكلية بتحديد وتحليل الأثر المباشر direct effects والأثر غير المباشر indirect effects والأثار الكلية Total effects لمتغيرات الدراسة.

اتضح من خلال نتائج الجدول (9-ج) أن الأثر الكلي لغموض التقارير المالية OPCF على إعادة إصدار القوائم المالية إيجابي ومعنوي ($\beta_1=2.2003$, $P\text{-value}=0.000$)، والأثر الكلي للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية إيجابي ومعنوي ($\beta_1=.0199$, $P\text{-value}=0.000$)، بما يوضح أن التغير في أسعار صرف العملات وغموض التقارير المالية يؤثران معاً على احتمال إعادة إصدار القوائم المالية .

ثانياً: الأثر المباشر للنموذج **Direct effects**:

كما يتضح من نتائج الجدول (9-أ) أن الأثر المباشر لغموض التقارير المالية OPCF على إعادة إصدار القوائم المالية إيجابي ومعنوي ($\beta_1=2.2003$, $P\text{-value}=0.000$)، والأثر المباشر للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية إيجابي ومعنوي ($\beta_1=.00636$, $P\text{-value}=0.012$)، بما يوضح تأثير التغير في أسعار صرف العملات وغموض التقارير المالية بصورة مباشرة على احتمال إعادة إصدار القوائم المالية.

ثالثاً: الأثر غير المباشر للنموذج **Indirect effects**:

كما يتضح من نتائج الجدول (9-ب) أن الأثر غير المباشر للتغير في سعر الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية إيجابي ومعنوي ($\beta_1=0.0136$, $P\text{-value}=0.001$)، ويتضح بمقارنة النتائج في الجدولين (9-أ)

و(9-ب) أن الأثر غير المباشر للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية أكبر من الأثر المباشر للتغير في أسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية ، بما يعني وجود أثر غير مباشر لغموض التقارير المالية على العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية، وبالتالي يعتبر غموض التقارير المالية متغير وسيط للعلاقة بما يدعم فرض البحث الثالث الخاص بتوسيط غموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية .

ويمكن تلخيص نتائج تحليل المسار الخاص بالعلاقة الوسيطة لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية وذلك كما يلي:

جدول 10: ملخص نتائج تحليل المسار

الأثر Effect	المسار Path	β	SE	95% CI		Z	P-value
				lower	Upper		
الكلّي Total	exprice → restat	0.0199	0.0048	0.0103	0.0294	4.09	0.000
المباشر Direct	exprice → restat	0.0063	0.0025	0.00138	0.0113	2.51	0.012
غيرالمباشر Indirect	exprice → OPCF → restat	0.0136	0.0042	0.00529	0.0218	3.21	0.001

3.6.6. نتائج التحليلات الأخرى :

يعرض الباحث فيما يلي للتحليلات الأخرى بغرض التأكد من سلامة بناء نموذج البحث من جهة، ومثانة نتائج التحليل الأساسي من جهة أخرى كما يلي:

أ- استخدام متغير عدد قطاعات الشركة كمعبر عن تعقد عملياتها:

تم استخدام متغير عدد قطاعات الشركة (compsegm) كمعبر عن مدى تعقد عمليات الشركة بما يتسق مع (Cereola and Dynowska 2022; Heo and Doo2018) ، وذلك مع استخدامه كمعبر معدل لنموذج الدراسة الأول الخاص بالعلاقة بين التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية، وذلك من خلال النموذج التالي:

$$\text{Restat}_{it} = \beta_1 \text{exprice}_{it} + \beta_2 \text{compsegm}_{it} + \beta_2 \text{compsegm}_{it} * \text{exprice}_{it} + \beta_4 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{ROA}_{it} + \beta_6 \text{LEV}_{it} + e$$

واتضح نتائج تحليل الانحدار من خلال الجدول التالي:

جدول 11: التحليل الإضافي لأثر قطاعات الشركة المعدل للعلاقة بين التغير في سعر الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية

Model	Standardized Coefficients			
	Beta	t	Sig.	
1	(Constant)		2.407	.017
	exprice	.024	.157	.875
	compsegm	.373	1.788	.075
	segm*exprice	.481	2.715	.042
	SIZEln	.077	1.257	.210
	LEV	-.021	-.343	.732
	ROA	-.200	-3.228	.001
Adjusted R Square		.096		
F Change		5.404		
Sig. F Change		.000		

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الجدول رقم (11) أن قيمة F للنموذج ككل معنوية حيث $P\text{-value} = 0.000$ ، وأن النموذج يفسر العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية بنسبة 9.6% حيث $\text{Adj R Square} = .096$.

وتوضح النتائج بالجدول السابق وجود أثر إيجابي غير معنوي للتغير في أسعار صرف على إعادة إصدار القوائم المالية ($\beta_1 = .024$, $P\text{-value} = 0.875$)، ووجود أثر إيجابي معنوي عند مستوى 0.075 لتعدد الشركة (مقاساً بعدد القطاعات) على إعادة إصدار القوائم المالية ($\beta_2 = .373$, $P\text{-value} = 0.075$)، ووجود أثر إيجابي معنوي للعلاقة التفاعلية بين تعدد عمليات الشركة والتغير في سعر صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية ($\beta_3 = .481$, $P\text{-value} = 0.042$). ويمكن تفسير هذه النتائج أن وجود تعدد لعمليات الشركة مع التغير في أسعار الصرف للعملات يزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية للشركات في عينة الدراسة، وذلك بالمقارنة بحالة وجود تعدد في عمليات الشركة، أو حالة التغير في أسعار الصرف كل على حده.

ب- إعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية وفق حالات إعادة إصدار القوائم المالية:

أشارت بعض الدراسات المحاسبية (Abouelkhair et al. 2021; Martínez-Sola et al 2024) إلى وجود عدد من الأسباب تدفع الشركات إلى إعادة إصدار القوائم المالية مثل إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، أو تصحيح الأخطاء في القوائم المالية أو التعديل نتيجة تطبيق معيار تقرير مالي جديد. وسيتم إعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية (Restat2) وذلك بالتركيز على عاملي إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، أو التعديل نتيجة تطبيق معيار تقرير مالي جديد حيث يتم إعطاء قيمة 1 لحالة عدم وجود إعادة إصدار القوائم المالية، والقيمة

2 في حالة إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، وإعطاء القيمة 3 لحالة تطبيق معيار تقرير مالي جديد (مثل استخدام المعالجة الاختيارية وفق قرار رئيس الوزراء رقم 4706 بسنة 2022 الخاص بملحق لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية خلال مارس وأكتوبر 2022)، وتم التطبيق على النموذج الأول بعد تعديل قياس إعادة إصدار القوائم المالية مع مقارنة النتائج بهذا النموذج قبل التعديل قياسا على دراسة (Kuang et al(2020) ، كما اتضح بالجدول التالي :

جدول 12: نتائج النموذج الأول قبل وبعد إعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية

Model	After Standardized			Collinearity VIF	Before Standardized		
	Beta	t	Sig.		Beta	Sig.	VIF
(Constant)		-.375	.708			.092	
exprice	.190	3.123	.002	1.015	.242	.000	1.015
SIZEln	.139	2.283	.023	1.027	.078	.203	1.027
LEV	.001	.020	.984	1.072	-.026	.683	1.072
ROA	-.230	-3.713	.000	1.058	-.202	.001	1.058
Adjusted R Square	.096				.090		
F Change	7.606				7.145		
Sig. F Change	.000				.000		
Mean	1.58				1.44		
restate2, restate2							

يتضح من نتائج تحليل الانحدار الجدول رقم (12) أن قيمة F للنموذج بعد تعديل القياس معنوية حيث $P=0.000$ value، وأن النموذج يفسر العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية بنسبة 9.6% حيث $Adj R Square=0.096$ ، وأن معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من 10 مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. وأوضحت النتائج ارتفاع معدل تفسير النموذج من 9% إلى 9.6% مع إعادة القياس لمتغير إعادة إصدار القوائم المالية وزيادة متوسط مرات إعادة الإصدار من 1.44 إلى 1.58 بما قد يرجع لإعادة القياس، وذلك وفق إعادة تصنيف بنود القوائم المالية، أو وفق تغيير معايير التقرير المالي الدولي، للاستفادة من المعالجات الخاصة الاختيارية نتيجة تغير أسعار الصرف .

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية حيث $P-value=0.00$ ، سواء بالنسبة للنموذج قبل أو بعد إعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية

بما يدعم نتائج التحليل الأساسي للفرض الأول بالدراسة . كما اتضح وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة و إعادة إصدار القوائم المالية (مع تغيير القياس) حيث $(\beta_1 = 0.139, P\text{-value}=0.023)$ ، وذلك بالمقارنة مع وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين حجم الشركة وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4=0.078, P\text{-value}=0.203)$ بما يفسر بتعرض الشركات كبيرة الحجم لزيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية عند تغيير معايير التقرير المالي او نتيجة المعالجات الخاصة الاختيارية بما يتسق مع دراسة (Abouelkhair et al. 2021). كما اتضح وجود علاقة سلبية معنوية بين معدل العائد على الأصول و إعادة إصدار القوائم المالية مع إعادة القياس $(\beta_4 = -0.223, P\text{-value}=0.000)$ ، وذلك بدرجة أكبر بالمقارنة بالعلاقة السلبية المعنوية بين معدل العائد على الأصول وإعادة إصدار القوائم المالية $(\beta_4 = -0.202, P\text{-value}=0.001)$ في النموذج الأول، بما يشير لدقة قياس إعادة إصدار القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار أسباب إعادة إصدار القوائم المالية .

7. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة :

يعرض الباحث فيما يلي لأهم النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

7.1. النتائج:

استهدف البحث تحليل واختبار أثر التغير في اسعار الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية من جانب، وأثر التغير في أسعار الصرف على غموض التقارير المالية، بالإضافة الي تحليل الدور الوسيط لغموض التقارير المالية على العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية وخلصت نتائج الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية، ووجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات وغموض التقارير المالية للشركات المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية. كما أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية أن الأثر غير المباشر للتغير في سعر الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية أكبر من الأثر المباشر للتغير في سعر الصرف على إعادة إصدار القوائم المالية، بما يعني وجود أثر غير مباشر لغموض التقارير المالية على العلاقة بين التغير في أسعار الصرف وإعادة إصدار القوائم المالية، بما يدعم وجود علاقة وسيطة لغموض التقارير المالية على العلاقة بين التغير في سعر صرف العملات الاجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية. وأضافت نتائج التحليلات الأخرى أن وجود تعقد لعمليات الشركة مع تغير أسعار صرف العملات يزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية للشركات في عينة الدراسة، وذلك بالمقارنة بحالة وجود تعقد في عمليات الشركة أو التغير في سعر الصرف بصورة منفردة.

كما بينت نتائج التحليل الخاصة بإعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية مع الأخذ في الاعتبار حالات إعادة إصدار القوائم المالية إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية سواء قبل أو بعد إعادة قياس متغير إعادة إصدار القوائم المالية بما يدعم نتائج التحليل الأساسي.

كما اتضح وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم الشركة و إعادة إصدار القوائم المالية (مع تغيير القياس)، بما يفسر بتعرض الشركات كبيرة الحجم لزيادة احتمال إعادة إصدار القوائم المالية عند تغيير معايير التقرير المالي أو نتيجة المعالجات الخاصة الاختيارية عند التغيير في اسعار صرف العملات الأجنبية.

7. 2. التوصيات:

في ضوء ما انتهى اليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة قيام وزارة الاستثمار وهيئة الرقابة المالية بصياغة دليل إرشادي لتطبيق الشركات للتعديلات في معايير المحاسبة المصرية المرتبط بآثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ضرورة متابعة هيئة الرقابة المالية آثار تطبيق ما ورد في الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك عند تغير أسعار صرف العملات الأجنبية في المستقبل.
- ضرورة تعديل المعايير المحاسبية ذات الصلة بالتغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية مثل المعيار المحاسبي المصري رقم 10 الخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها، والمعيار المحاسبي المصري رقم 23 الخاص بالأصول غير الملموسة، والمعيار المحاسبي رقم 36 الخاص بالتقريب عن تقييم الموارد الطبيعية، ومعيار المحاسبة المصري رقم 26 الخاص بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، وذلك في ضوء المعالجات الواردة في الملحق (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 بهدف تحقيق الاتساق في تطبيق المعايير المحاسبية المصرية.
- قيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بالتعاون مع أقسام المحاسبة بالجامعات الحكومية المصرية بدورات تدريبية عن التغييرات في المعايير المحاسبية المرتبطة بالتغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وآثارها المختلفة على عملية التقرير المالي.
- قيام الجامعات المصرية بتطوير المقررات في مرحلة الدراسات العليا بحيث تهتم بالمحاسبة عن التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وآثارها على شفافية التقارير المالية.
- إلزام هيئة الرقابة المالية للشركات بزيادة الإفصاح الإلزامي عن قطاعات الشركة وانشطتها المتعلقة بالعمليات بالعملات الأجنبية بما يخفف من الآثار السلبية لغموض التقارير المالية على قيمة الشركة وأسعار أسهمها.

7. 3. مجالات البحث المقترحة:

- بناء على نتائج البحث النظرية والعملية، يرى الباحث وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل فرصاً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها:
- أثر التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية على شفافية التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- أثر تطبيق المعالجات الخاصة نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية التقارير المالية للمقارنة.
- أثر جودة المراجعة على العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- الدور الوسيط للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولي وجودة التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية على أداء الشركات البيئي والاجتماعي.
- أثر مخاطر تغير أسعار الصرف على قيمة الشركات السوقية المدرجة في البورصة المصرية.
- دور تقارير الاستدامة في خفض غموض التقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الجهاز المركزي للمحاسبات(2020)، معيار المحاسبة المصري رقم (13) بعنوان " اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية "

متاح على: [-https://asa.gov.eg/Attach/1119_standards_1.pdf](https://asa.gov.eg/Attach/1119_standards_1.pdf)

الرشيدى، طارق عبد العظيم يوسف، السد، داليا عادل عباس (2017) . أثر تعويم سعر الصرف للجنيه المصري على عناصر القوائم المالية في إطار معيار المحاسبة المصري رقم 13 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية- دراسة ميدانية على الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة - جامعة عين شمس، 21(6)، 987-1005.

الصاوي، غفت أبو بكر محمد. (2022). دراسة واختبار تأثير غموض التقارير المالية و الخصائص التشغيلية للشركات على مخاطر انهيار أسعار اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات و البحوث المالية و التجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(1) ، ج2. 263-328.

أمين، عصام حمدي مصطفى (2021) ز دراسة واختبار العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وإعادة إصدار القوائم المالية في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*. كلية الأعمال-جامعة الاسكندرية 5 (1) ، 1-41.

صالح، تامر محمود محمد. (2023). دراسة واختبار أثر غموض التقارير المالية على كفاءة استثمار الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كلية التجارة- جامعة طنطا . *مجلة البحوث المحاسبية*. 10(4)، 416-466
قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4706 لسنة 2023 بإضافة الملحق رقم (ج) لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) ، بعنوان " اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ". متاح على:

<http://alamiria.com/Sec/TashTxt?id=1rtkp8Txx0k=>

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1568) لسنة 2022 لإضافة ملحق (ب) لمعيار المحاسبة المصري رقم (13) بعنوان " اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ". *الجريدة الرسمية*- العدد 16 مكرر (ا) متاح على: <https://fra.gov.eg>

قرار وزير الاستثمار رقم (16) لسنة 2017، لإضافة ملحق (ا) لمعيار المحاسبة المصر رقم(13) بعنوان " اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " متاح على :

https://asa.gov.eg/Attach/dec_16_2017.pdf

- محمد، أمجد حسن عبد الرحمن. (2019). استخدام النمذجة البنائية لدراسة علاقة الاعتراف والقياس لرأس المال الفكري في شركات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات وتدعيم قيمة المنشأة وزيادة القدرة التنافسية " دراسة ميدانية. "الفكر المحاسبي ، كلية التجارة - جامعة عين شمس 23(2) 284-361
- محمود، عيبر أحمد عبد الحافظ. (2023). استخدام النمذجة البنائية لدراسة أثر الدور الوسيط لقابلية التقارير المالية للقراءة في تعزيز العلاقة بين حوكمة الشركات و تكاليف الوكالة-دراسة تطبيقية- مجلة التجارة و التمويل-كلية التجارة- جامعة طنطا -43(4) - 71-121.
- محمود، عمرو السيد زكي، (2017) ، أثر تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على مصر، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية الأعمال-جامعة الإسكندرية ، 1(2) -ديسمبر -جامعة الإسكندرية -77-144
- ، (2023) ، محددات التعرض لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وأثر تلك المخاطر على تكلفة رأس المال من منظور محاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، 10(4)، ديسمبر، كلية التجارة- جامعة طنطا-1012-1106
- موسى، سالم محمد رفعت على و تركي، نادر رزق مختار (2024) .أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لقسم المحاسبة و المراجعة- رؤية استشرافية للمحاسبة و المراجعة بشأن تغيرات سعر الصرف في ظل تحرير العملة" العوامل والأثار الماليةاهم الحلول الجزئية . كلية التجارة جامعة السادات ، 13 يوليو 2024، 601-651.
- يونس ، عبد الله حسين، (2022). الدور المعدل لتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS للعلاقة بين غموض التقارير المالية وخطر الانهيار المستقبلي لأسعار الأسهم "دليل من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية " . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية . 6(3) . 489-560.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdel Megeid, N.S. (2022). The Role of Board Characteristics, Financial Leverage and Dividend Policy on Firm Value using Financial Statement Restatement as a Mediating Variable, *Accounting and Auditing Journal* -Beni Suef University,2, 1-49
- Abouelkhair, M. Elmehi,A. and Ali,T. (2021).Determinants of restatement of Egyptian Companies` Financial Statements and the Market Reactions: An Empirical Study. *Journal of Accounting Research-Tanta University*,8(2),1-42.
- Aftab, A , Mehmood, A(2023) Does Central Bank Transparency Deter the Exchange Rate Volatility? New Evidence from Asian Emerging Markets,Journal of Central Banking Theory and Practice, , 2, pp. 133-163
- Alabdulwahab, S.Z. and Abou-Zaid, A.S. (2024), "Sources of real exchange rate fluctuations in Egypt", *Review of Economics and Political Science*,. 9 (1), 40-57
- Alali, F., Sophia, I., & Wang, L. (2017). Characteristics of financial restatements and frauds: An analysis of corporate reporting quality from 2000–2014. *The CPA Journal*, 87(11), 32-41.
- AlBalooshi, S., Iannino, M., and Abedifar P. (2020). Firm Opacity and Islamic Securities Issuance. Available at : 10.2139/ssrn.3604514
- Andreou, P. C. and Anyfantaki, S, and Maasoumi, E. and Sala, C.(2022)., Extremal Quantiles and Stock Price Crashes *Forthcoming in Econometric Reviews*, December ,1-45
Available at SSRN:
<https://ssrn.com/abstract=4464053> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4464053>
- Bergbrant, M. C, Bill B. Delroy F, Hunter M.,(2024) ,How does currency risk impact firms? New evidence from bank loan contracts, *Journal of Corporate Finance*, (84),102542
- Bhuiyan,B.U, Opare,S and Ahmed,Z.(2024). Does Audit Committee Busyness Affect Financial Restatement? Evidence from Audit Committee Share Ownership. *Australian Accounting Review*.34(1).29-54.
- Cereola S. J., and Dynowska J.,(2022) The impact of IFRS-8, segment reporting, on the disclosure practices of Polish listed companies, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 47(June) . 100466
- Cianci,A.M,Shana .M,and E.Kaplan.(2019).How Do Investors Respond to Restatements? Repairing Trust Through Managerial Reputation and the Announcement of Corrective Actions .*Journal of Business Ethics* .158 :297–312
- Dechow,P.,Sloan, R., and Sweeney, A.(1995).Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70(2), 193-225.
- Dahiya, S., Iannotta, G., & Navone, M. (2017). Firm Opacity Lies in the Eye of the beholder, *Financial Management*, 46(3), 553–592.
- Diantini, N. N. A., Ho, C. C., & Zhong, R. (2022). Price-Fixing Agreements and Financial Reporting Opacity. *SSRN Working papers* .1-47
Available at https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=4043275
- Diniz-Maganini N., Rasheed A. A., Sheng H. H.(2021).Exchange rate regimes and price efficiency: Empirical examination of the impact of financial crisis, *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 73, July,101361.
- Ghose, B., Makan, L. T., and Kabra, K. C. (2023). Impact of carbon productivity on firm performance: moderating role of industry type and firm size. *Managerial Finance*, 49(5), 866-883.
- Gomes, A. and Phillips, G. (2012) ,Why do Public Firms Issue Private and Public Securities? *Journal of Financial Intermediation*, 21, 619-658.
- Guerber A.J. and Anand V. , (2019) . Situational and organizational influences ontransparency following financial restatements, *Cogent Business & Management*, 6, March. 1-22

- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., Sarstedt, M., Danks, N.P., & Ray, S. (2021). Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) Using R. Cham: Springer. (2) (PDF) *An Introduction to Structural Equation Modeling*. Available from: https://www.researchgate.net/publication/355877974_An_Introduction_to_Structural_Equation_Modeling
- Hamidian, N and Eshaghi (2022). The Effect of Comparability of Financial Statements and Original Research the Opacity in Financial Reporting on the Value Relevance of Earnings and Book Value per Share, *Empirical Studies in Financial Accounting Quarterly*, 19, (73), 1-34
- Harakeh, M. Leventis S., El Masri T., Tsileponis, N. (2023) The moderating role of board gender diversity on the relationship between firm opacity and stock returns, *The British Accounting Review*, 55, (4), 1-25
- Hasnan, S., Mohd Razali, M. H., & Mohamed Hussain, A. R. (2020). The effect of corporate governance and firm-specific characteristics on the incidence of financial restatement. *Journal of Financial Crime*, 28(1), 244-267.
- Heng, C.S. Li A. S., Zhang E. X., (2020) . Operating cash flow opacity and stock price crash risk, *Journal of Accounting and Public Policy*, 39, (3), 1-23
- Heo, K. and Doo, S. (2018). Segment Reporting Level and Analyst Forecast Accuracy. *The Journal of Applied Business Research*, 34(3), 471-486
- Hoang, H.V , Hoang, K., Nguyen ,C, and Tran ,D.V. (2023) . Firm-level political risk and earnings opacity, *Journal of Accounting and Public Policy*, 42(4) , 107101.
- Hossin. S. and Mondol Fazlu, (2020) . Impact Of Exchange Rate Fluctuations On Financial Performance Of State-Owned Commercial Banks In Bangladesh: An Empirical Study," Noble International. *Journal of Economics and Financial Research*, Noble Academic Publisher, 5(9), 92-101
- Jiang, L. Ross L., Chen L., (2016), Competition and Bank Opacity, *The Review of Financial Studies*, 29, (7). 1911–1942,
- Jin, L., S. Myers .2006. R2 around the world: new theory and new tests. *Journal of Financial Economics* 79 (2): 257–292.
- Kuang Y. F. , Liu X. K. , Paruchuri S. and Qin B. (2020). CFO social ties to non-CEO senior managers and financial restatements, *Accounting and Business Research*, 52(2), 1-35
- Kim, J., Li, Y., Zhang L. 2011. Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of Financial Economics* , 100(3) : 639-662.
- Koo, K., and Kim, J., (2018). CEO Power and Firm Opacity. *Applied Economics Letters* 26(10): 791-794
- Karadagli, E. (2015). Economic exposure of emerging market firms. *Actual Problems of Economics*, 166(4):67-74.
- Lee, L.F., (2012). Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing. *Accounting Review*. 87 (1), 1–33.
- Lee, C. and Bose (2021), Do family firms engage in less tax avoidance than non-family firms? The corporate opacity perspective. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 17(2), 1-56.
- Ma, C., Zhang, J., & Yang, B. (2015). Financial restatement and auditor dismissal. *China Journal of Accounting Studies*, 3(3), 209-229.
- Mao, Y.Z. (2018), Financial Restatement Research Literature Review. *Modern Economy*, 9, 2092-2103.
- Martínez-Sola, C., García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2013). Trade credit policy and firm value. *Accounting & Finance*, 53(3), 791-808.

- Mousa P. H. H. (2021). Impact of firm characteristics on Restatements: Audit Report Lag as a mediator variable: an applied study on listed companies on the Egyptian stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research* (3),449-500
- Neifar, S., & Ajili, H. (2019). *CEO characteristics, accounting opacity and stock price synchronicity: Empirical evidence from German listed firms. Journal of Corporate Accounting & Finance*, 30(2), 29–43.
- Osho, A., and Fagbamila , A. (2022). Exchange Rates Fluctuations, Economic Factors and Financial Performance Evaluation of Multinational Companies in Nigeria. *Business Administration and Business Economics*.18(5). Retrieved from: <https://dj.univ.danubius.ro/index.php/AUDOE/article/view/193>
- Ozili,P.K. (2021).Financial reporting under economic policy uncertainty .*Munich personal REPEC Archive*,Jam 1-25
- Rustiarini. W., Dewi P. S., . Sunarsih M.(2023). Board of Directors and Financial Restatement: Evidence from The Two-Tier System, *Accounting Analysis Journal* .1292).144-154.
- Ravi, R., and Hong., Y., 2014. Firm opacity and financial market information asymmetry. *Journal of Empirical Finance* 25: 83-94.
- Shim, I., Kalemli-Özcan,S. and Liu, X.(2020).Exchange Rate Fluctuations and Firm Leverage. *IMF Economic Review*.69:90-121.
- Stenzel,A, and Wagner ,W.(2022) Opacity,liquidity and disclosure requirements,*Journal of Business Finance and Accounting* ,48(5-6), 658-689.
- Taj,C., (2022),On resolving exchange rate exposure puzzle evidence from Chinese stock market .*Managerial Finance* ,48(1),1-26
- Toukabri, M., & Mohamed Youssef, M. A. (2023). Climate change disclosure and sustainable development goals (SDGs) of the 2030 agenda: the moderating role of corporate governance. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, 21(1), 30-62.
- Yiqiang Jin, J., Kanagaretnam, K., Liu, Y., & Lobo, G. J. (2019). *Economic policy uncertainty and bank earnings opacity. Journal of Accounting and Public Policy*, 38(3), 199–218.
- Zamel A. M., Abou Salem S. M. Mousa M (2022). The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Restatement of Financial Statements: An Empirical Study of the Listed Companies in Egypt .*Zagazig Journal of Commercial Research* 44(4).1-33
- Zhizhong,H. .Juan Z. Yanzhi,S. and Wenli,X.(2011).Does corporate governance affest restatement of financial reporting? Evidence from China . *Nankai Business Review International*,2(3),289-302.